الاستثناء في كلمة الشهادة
لأبي العباس أحمد بن عبدالعزيز الهلالي السجلماسي (ت 1175هـ)
–دراسة وتحقيق–
The Exception (Alāstṯhnā) in The (Aš-šahādah), by ʾAbū Alʿabbās ʾAḥmd Ibn ʿAbdulʿazīz Alhalālī Assijlmāsyyi (died:1175 H) Study and verification

أستاذ النحو والصرف المساعد:

د. مفرح بن سعدون بن مفرح البحيران

جامعة الجوف (المملكة العربية السعودية)

كلية الآداب

mefrah@ju.edu.sa

تاريخ الإرسال	تاريخ القبول	تاريخ النشر
2020/07/15	2020/08/09	2021/01/06

Summary

This paper aims to annotate an old manuscript is titled *The Exception (Alāstṯhnā) in The (Aš-šahādah) that was written by* ʾAbū Alʿabbās ʾAḥmd Ibn ʿAbdulʿazīz Alhalālī Assijlmāsyyi (died 1175 H). This researcher annotates and analysis the manuscript to provide the Arabic library with a significant text which may help researchers to write more about the subject of the exception in Arabic grammar. In this paper, the researcher follows the common approach of the annotation of old manuscripts. This paper is important not for people whose academic interests concentrate on Arabic grammar, but the paper may be very helpful for studies Islamic creed as well. It helps because the word of God is considered as a whole unite not as fragmented unite; therefore, the exception (alāstṯhnā) should be considered as whole unite.

Key words: whole unite, fragmented unite, God, expectation

الملخص

يهدف الباحث من خلال هذا البحث إلى تحقيق كتاب (الاستثناء في كلمة الشَّهادة) لأبي العبَّاس أحمد بن عبدالعزيز الهلاليِّ السِّجلماسيِّ (ت 1175هـ) تحقيقًا علميًّا، ودراسة ما فيه دراسة علميَّة مُوجزة، وإثراء المكتبة العربيَّة والإسلاميَّة بمثل هذه التَّحقيقات المهمَّة. ويرتكز البحث على المنهج العلميِّ الْمُتَّبع في التَّحقيق، وتوصَّل الباحث إلى أنَّ هذا الكتاب من الكتب القيِّمة والنَّافعة لأهل الاختصاص من جهة، ولأهل العقيدة من جهة ثانية في معرفة إعراب كلمة التَّوحيد، إضافة إلى معرفة الحدِّ والضَّابط بين تعريفي المتَّصل والمنفصل في الاستثناء، وأنَّ كلمة (الإله) كليٌّ وليس مُتعدِّدًا، وأنَّ الاستثناء في كلمة التَّوحيد مُتَّصلٌ وليس مُنفصلًا، واللهَ أسأل أَنْ يكون خالصًا لوجهه الكريم.

الكلمات المفتاحيَّة: مُتَّصلٌ، مُنفصلٌ، مُنقطعٌ، الإله، كُلِّيٌّ.

مقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، وأشهدُ أن لا إلهَ إلَّا اللهُ، وأشهدُ أنَّ مُحمَّدًا عبده ورسوله، صلَّى الله وسلَّم وبارك عليه، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم وسار على نهجهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدِّين، أمَّا بعد:

فلمَّا كانت كلمة التَّوحيد هي النُّور المبين، والحقُّ القويم، هي الحدُّ الفاصل بين الإسلام والكفر، هي أعظم كلمة في الإسلام؛ لأنَّها الحبل المتين، والصِّراط المستقيم، من قالها وعمل بمقتضاها دخل في دائرة الإسلام، لذلك كانت محطَّ أنظار العلماء واهتمامهم قديمًا وحديثًا، على مُختلف تخصُّصاتهم، وتنوُّع مشاربهم، سواء أكانوا علماء عقيدة، أم علماء أُصول، أم علماء نحوٍ وبلاغةٍ ولغةٍ، فهي دائرة بين هذه العلوم، وكلٌّ منهم ألَّف حولها بناءً على تخصِّصه ومرجعه؛ لذا كثُرت الكتابة حول هذه الكلمة العظيمة، سواء أكانت هذه الكتابة مبثوثةً في ثنايا الكتب، أم مُستقلَّة في تصانيف وحدها، كما فعل الزَّمخشريُّ – رحمه الله – (ت538هـ) حينما أفرد رسالة خاصَّة بها، وغيره الكثير.

ومن العلماء الَّذين ألَّفوا في هذه الكلمة صاحبنا في هذه الرِّحلة الماتعة الشَّيخ/ أحمد بن عبدالعزيز الهلاليّ السِّجلماسيّ – رحمه الله – (ت1175هـ)، الَّذي ألَّف هذا الكتاب المختصر استجابة لسُؤال سائل، كما سوف نتعرَّف على ذلك في موضعه.

ومن هذا المنطلق والاهتمام بهذه الكلمة أهدى إليَّ زميلي سعادة الدكتور عبدالفتاح الشتيوي – حفظه الله – نُسخةً من مخطوطةٍ صغيرة الحجم، كثيرة العلم، عظيمة الفائدة؛ لما تحتويه بين دفَّتيها من قضايا نحويَّة ومنطقيَّة مهمَّة، فلمَّا تصفَّحتُ هذه المخطوطة اليسيرة وجدتُها تنطوي تحت تأليف فيه طرافة وجدة؛ إذ إنَّ المؤلِّف السِّجلماسيَّ – رحمه الله – لم يتناول كلمة الشَّهادة كما تناولها غيره من النَّحويِّين في سرد الأعاريب والخلاف فيها، بل مزج بين عِلْمَيْنِ من علوم الإنسانيَّة أَلَا وهما: علما النَّحو والمنطق، فوضع مُقدَّمة خاصَّة بالنَّحو، ومُقدِّمة خاصَّة بالمنطق؛ ليدعم رأيه الَّذي تبناه في أوَّل الكتاب، فاستخرتُ الله عزَّ وجلَّ، وعزمتُ الأمر على تحقيقها، وإخراجها بالصُّورة الَّتي أرادها مُؤلِّفها، أو قريب ممَّا أراد.

أهميَّة الموضوع، وأسباب اختياره:

تكمُن أهميَّة هذا الموضوع في ارتباطه بكلمة التَّوحيد التي هي أفضل كلمة على الإطلاق، التي يجب على كُلِّ مسلمٍ فهمها فهمًا صحيحًا، سواء من ناحية فهم معناها ومقتضى شروطها وأحكامها، أو من ناحية النَّحو واللُّغة وما يتعلَّق بهما من أعاريب وأحكام مختلفة.

أَمَّا أسباب اختياره فثَمَّة أسباب عدَّة دفعتني، لعلَّ أبرزها ما يأتي:

1- ارتباطها بالكلمة العالية التي يُعنى بها جميع المسلمين أَلَا وهي كلمة التَّوحيد (لا إله إلَّا الله).
2- أَنَّ هذه المخطوطة لم يسبق تحقيقها فيما أعلم.
3- مزجها بين علمَيْ النَّحو والمنطق في تمازجٍ فريدٍ لم أقف على من نسج على منواله.

أهداف الموضوع:

ينحصر هذا العمل في أمرين:

1- إظهار المخطوطة مُحقَّقةً تحقيقًا علميًّا.
2- دراسة ما فيه دراسة علميَّة مُوجزة.

منهج البحث:

سرتُ على المنهج العلميّ الْمُتَّبع في التَّحقيق، من حيث إخراج النَّصِّ كما أراده مُؤلِّفه، أو قريب ممَّا أراد، وتوثيق الآراء، وشرح الغامض، وغير ذلك من الأعمال الَّتي فصَّلتها عند الحديث عن منهج التَّحقيق.

خطَّة البحث:

تتكوَّن خطَّة البحث من مُقَدِّمةٍ، وَتَمهيدٍ، وقسمين: القسم الأوَّل: للدِّراسة العلميَّة، والقسم الثَّاني: للتَّحقيق، وثبت المصادر والمراجع.

أَمَّا المُقدِّمة فقد بَيَّنتُ فيها أهميَّة الموضوع، وأسباب اختياره، والأهداف الَّتي دفعتني لاختياره، ومنهج البحث، وخطَّته.

وأَمَّا التَّمهيد: فللتعريف بأبي العبَّاس أحمد بن عبد العزيز الهلاليِّ السِّجلماسيِّ.

وأمَّا القسم الأوَّل: فالدِّراسة العلميَّة للكتاب، وفيه خمسة مباحث هي:

المبحث الأوَّل: طريقة المؤلِّف في عرض المادة العلميَّة.

المبحث الثَّاني: منهجُ المؤلِّف.

المبحث الثَّالث: استقلال شخصيَّته.

المبحث الرَّابع: شواهد الكتاب.

المبحث الخامس: مصادر الكتاب.

ثُمَّ الخاتمة، وفيها أهمُّ النَّتائج التي توصَّل لها البحث.

وأَمَّا القسم الثَّاني: فالتَّحقيق، وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: نبذة عن الكتاب، وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: سبب تأليف هذا الكتاب.

المطلب الثَّاني: توثيق نسبة الكتاب.

المطلب الثَّالث: وصف نسخ الكتاب.

المبحث الثَّاني: منهجي في التَّحقيق.

ثُمَّ النَّصُّ المحقَّق، وأخيرًا ثبت المصادر والمراجع.

وقبل الختام أتقدَّم بالشُّكر والتَّقدير والامتنان والعرفان لجامعتي الفتيَّة جامعة الجوف ممثَّلة بعمادة البحث العلمي، على دعم هذا المشروع البحثي المبارك، تحت رقم: (264/ 40)، سائلًا ربي أن ينفع به.

وبعدُ:

فهذا ما تيسَّر وأعانني الله عليه، فإنْ كان من صوابٍ فمن الله وحده، وإنْ كان من خطأ أو زللٍ أو سهوٍ أو نسيانٍ فمن نفسي والشَّيطان، وأستغفرُ الله، وآخر دعوانا أَنِ الحمد لله ربِّ العالمين.

التَّمهيد: التَّعريف بأبي العبَّاس أحمد بن عبدالعزيز الهلاليِّ السِّجلماسيِّ:

تردَّد اسم الشَّيخ أبي العبَّاس الهلاليِّ في كثير من كتب التَّراجم والوفيات والأعلام؛ نظرًا لشهرته وعلمه وفضله وكثرة مُؤلَّفاته، حتَّى أفرد له الأستاذ: مُحمَّد صغيري كتابًا مُستقلًّا بعنوان: (أبو العبَّاس أحمد بن عبدالعزيز الهلاليِّ: العالم الزَّاهد)، استقصى فيه كُلَّ ما كُتب عن حياة الشَّيخ في خمسة مباحث في مئتي صفحة؛ لذا سأُحاول في هذه التَّرجمة الاختصار قدر الاستطاعة؛ نظرًا لوجود هذا الكتاب النَّافع الذي سيُغني عن الكتابة عنه، وأيضًا ليرجع إليه من أراد الاستزادة عن هذا العالم النِّحرير؛ لذا سأكتفي بالكتابة عنه وفق الفقرات الآتية[1]:

اسمه، ونسبه، وكُنيته، ولقبه، ومولده، ونشأته، وطلبه للعلم، ورحلاته، ومذهبه، وعقيدته، وشيوخه، وتلاميذه، ووفاته، ومكانته العلميَّة، وثناء العلماء عليه، وآثاره:

هو الإمام العالم أحمد بن عبدالعزيز بن الرَّشيد بن مُحمَّد بن عبدالعزيز بن عليّ بن امحمَّد بن مُحمَّد بن أبي إسحاق إبراهيم بن هلال السِّجِلماسيُّ، ويُكنى بِـ(أبي العبَّاس)، واشتُهر بـ(الهلاليِّ).

وُلد بسِجِلْمَاسة – وهي مدينة (تافيلالت) في الجنوب الشَّرقي للمغرب الأقصى[2]– عام (1113هـ)، وقيل: عام (1103هـ) كما في طبقات الحُضيكي[3].

وفيها نشأ في أسرة عريقة مُشتهرة بالعلم والفضل والصَّلاح، وحفظ القرآن وهو صغير على قراءة ورش، وطلب العلم على كبار علماء بلده، ثُمَّ سافر إلى فاس لطلب العلم فيها، ثُمَّ رحل بقصد الحجِّ، وأخذ عن مشايخ المشرق في مصر والحرمين فاستجازهم فأجازوه؛ حتَّى أصبح – رحمه الله – حلقة وصل بين المشرق والمغرب في أسانيد الكتب والمشيخات، وهو مالكيُّ المذهب، أشعريُّ العقيدة[4].

وبعد رجوعه من الرَّحلة انقطع في مدينته (سِجِلماسة) لتدريس الطَّلبة، وتأليف الكتب، واشتهر بالزُّهد والكرم والفضل والصَّلاح، وفاق علماء عصره في تحصيل العلوم وتحقيقها، من فقهٍ وحديثٍ وتفسيرٍ ونحوٍ وبيانٍ ومنطقٍ ولغةٍ وأدبٍ، وغير ذلك، فأقبل عليه الطَّلبة من جميع أنحاء المغرب، وتخرَّج على يديه الكثير منهم.

شيوخه: سأقوم بتقسيم شيوخه بناءً على البلدان التي أخذ منها، وترتيبهم حسب وفاتهم:

أوَّلًا: بلدته سِجِلْمَاسة: أخذ عن الشَّيخ أبي البركات أحمد الحبيب بن مُحمَّد بن صالح السِّجِلماسيِّ اللَّمطيِّ (ت1165هـ)[5]، وقد لازمه مدَّة، ثُمَّ بعد وفاته – رحمه الله – أخذ عن أخيه الشَّيخ صالح بن مُحمَّد السِّجِلماسيِّ اللَّمطيِّ (ت1179هـ)[6].

ثانيًا: مدينة فاس: انتقل بعد ذلك إلى مدينة فاس، وأخذ عن الشَّيخ أبي عبدالله مُحمَّد بن أحمد المسناوي الدِّلائي (1136هـ)[7]، والشَّيخ أبي عبدالله مُحمَّد بن الحسين الجندوز المصمودي (ت1148هـ)[8]، وأبي العبَّاس أحمد بن مبارك اللَّمطيِّ (ت1156هـ)[9]، وأبي عبدالله مُحمَّد بن أحمد أبي الرَّخاء اللَّمطيِّ (ت1163هـ)[10]، والرَّاوية أبي عبدالله مُحمَّد بن عبدالسَّلام بناني الفاسيّ (ت1163هـ)[11]، وعن أبي عبدالله مُحمَّد الكبير بن مُحمَّد السَّرغيني (1164هـ)[12]، وغيرهم.

ثالثًا: مصر: انتقل بعد ذلك لمصر قاصدًا مكة للحجِّ، وأخذ العلم عن الشَّيخ مصطفى بن كمال الدِّين البكريِّ الشَّاميِّ (ت1162هـ)، دفين مصر[13]، والشَّيخ مُحمَّد بن أبي السُّعود الحفناويِّ أو الحنفيِّ الشَّافعيِّ المصريِّ المدرِّس في الأزهر الشَّريف (1181هـ)[14]، وغيرهما.

رابعًا: بلاد الحرمين: أخذ عن الشَّيخ أبي عبدالله شمس الدِّين مُحمَّد بن الطَّيِّب بن مُحمَّد الفاسي المالكي، الشَّهير بـ(أبي الطيِّب) (ت1170هـ)، بخلوته في المسجد النَّبويِّ[15]، والشَّيخ مُحمَّد بن الشَّيخ حسن العُجَيْميِّ المكيِّ[16].

وللسِّجِلماسيِّ غير ما ذُكر من الشُّيوخ كانت له أسانيد عالية في رواية الحديث[17].

تلاميذه: الشَّيخ أبو العبَّاس الهلاليُّ أفنى عمره في تدريس الطُّلاب كما سبق ذكره؛ لذلك كَثُر طلابه، وقد ذكر منهم الأستاذ: مُحمَّد صغيري ستةً وثلاثين طالبًا[18]، سأقتصرُ على أهمِّهم؛ بناءً على شهرتهم ومكانتهم العلميَّة، مُرتَّبين حسب وفاتهم:

1- العلَّامة المؤرِّخ أبو عبدالله مُحمَّد بن الطَّيب القادري (ت 1187هـ)[19].
2- أبو عبدالله مُحمَّد بن أحمد بن عبدالله الجزولي الحُضيكي (ت1189هـ)[20].
3- قاضي مدغرة الشَّيخ أبو عبدالله مُحمَّد فتح بن أحمد بن السَّيد الحسني العلوي (ت1197هـ)[21].
4- أبو عبدالله مُحمَّد التاودي بنسودة (ت1209هـ)[22].
5- أبو عبدالله مُحمَّد بن أبي القاسم السِّجلماسيُّ الرِّباطيُّ (ت1214هـ)[23].

6- أبو عبدالله مُحمَّد بن عبدالسَّلام بن مُحمَّد العربي الفاسيُّ (1214هـ)[24].

وفاته:

تُوفِّي – رحمه الله – بعد رحلة طويلة مع العلم طلبًا وإفتاءً وتأليفًا وتدقيقًا وتدريسًا في مسقط رأسه (مدغرة سِجِلْمَاسة) قبل الفجر بساعتين من ليلة الثلاثاء الحادي والعشرين من شهر ربيع الأوَّل سنة (1175هـ)، حيث يوجد قبره في زاوية جدِّه لأُمِّه الحاجِّ عليِّ بن أبي زينة[25]. وقد رثاه تلميذه مُحمَّد بن الطَّيِّب القادري في قصيدة من (28) بيتًا، مطلعها[26]:

لَكَ اللهُ من قلبٍ تقلَّب بالجمرِ على فَقْدِ شمسِ العلمِ في مغربِ القبرِ

ولا سيَما يومٍ أحالَ طُلوعها غداةَ نعَوا شمسَ الأئمةِ في العصرِ

رَمَتْنَا سهامُ الدَّهرِ في أعيُنِ الحجا وَيَا أَسَفَا ممَّا أَصابتْ من الصَّدرِ

مكانته العلميَّة، وثناء العلماء عليه:

الشَّيخ أبو العبَّاس الهلاليُّ بلغ شأوًا عظيمًا، ومنزلة عالية عند علماء عصره وسلاطينهم، من ذلك أنَّ السُّلطان مُحمَّد بن عبدالله العلويَّ سأل الشَّيخ أبا حفص الفاسيَّ حينما بُويع على أعلم النَّاس وأعملهم، فقال له: (الأحمدون)، يعني أحمد بن عبدالعزيز الهلاليّ السِّجلماسيّ، وأحمد بن عبدالله الرِّباطيّ، وأحمد بن مُحمَّد الورزازي، فصدَّقه ووافقه، وكان في المجلس ثُلَّة من علماء فاس منهم التَّاودي بنسودة[27].

وقال عنه تلميذه مُحمَّد بن الطَّيِّب القادري: "وكان آية في الاعتناء بالعلم وتقييده، ورأسًا في الاقتصاد والعبادة، فلا تراه إلَّا مُطالعًا، أو مُدرِّسًا، أو ذاكرًا"[28].

وقال عنه تلميذه مُحمَّد الحضيكي في طبقاته: "كان – رضي الله عنه– فريد عصره، وأعلم أهل زمانه، وأتقاهم وأزهدهم في الدُّنيا، وأرغبهم في الآخرة، وأحبَّهم لله وأهل حزبه، وأورعهم وأحرصهم على إقامة الدِّين، وأشدَّهم تمسُّكًا بالسُّنة المطهَّرة واتِّباعها"[29].

إنَّ شهادة هؤلاء العلماء وغيرهم وثناءهم عليه تدلُّ دلالة قويَّة على غزارة علمه، وسعة اطلاعه على فروع العلم المختلفة، فرحمه الله رحمة واسعة نظير ما قدَّم للإسلام والمسلمين.

آثاره:

رحل – رحمه الله – وقد خلَّف لنا عددًا من المصنَّفات في عدد من التَّخصُّصات نُوجزها على النَّحو الآتي:

أوَّلًا: مُصنَّفاته في علوم القرآن:

1- تفسير القرآن الكريم، وهو عبارة عن حاشية على تفسير ابن عطية، يقع في (706) صفحات، خطُّه رديء لم يُحقَّق فيما أعلم[30].

2- درر من البسملة[31].

3- عرف النَّدِّ في حكم حذف حرف المدَّ[32].

ثانيًا: مُصنَّفاته في علم الفقه:

1- نور البَصَر شرح خطبة المختصر للعلَّامة خليل[33]، لم يُكمل؛ بسبب وفاته رحمه الله.

2- شرح على مختصر ابن الحاجب في الفروع[34].

3- المراهم في أحكام فساد الدَّراهم[35].

4- النَّوازل، جُمعت في كتاب تحت عنوان: (الدُّرر اللآلي من نفائس أحمد الهلالي)[36].

5- أرجوزة، جواب فيمن يستحقُّ السُّكنى ببيوت المدارس المحبسة[37].

6- أجوبة فقهيَّة[38].

ثالثًا: مُصنَّفاته في علم اللُّغة والأدب:

1- فتح القدوس في شرح خطبة القاموس[39].

2- إضاءة الأُدمُوس ورياضة الشُّموس من اصطلاح صاحب القاموس[40].

3- الاستثناء في كلمة الشَّهادة، وهو موضوع بحثي.

4- الفهرسة الكُبرى ومعها العُجالة[41].

5- ديوان شعر كبير، وهو عبارة عن (148) قصيدة تناول فيها مُختلف أنواع الشِّعر من المدائح، والمراثي، والنَّصائح، والحكم، والمواعظ، والأدعية، ونحوها، جمعها: سليمان بن عبدالله الحوات، وحقَّقها: عبدالله الهمس[42].

6- قصيدة في النَّصائح[43]، في الأمثال والأفكار الفلسفيَّة، عدد أبياتها (129) بيتًا، مطلعها:

حَمْدًا لِمَنْ يُوقِظُ مِنْ بَعْدِ الوَسَنْ بِفِضلِهِ الجَمِّ وَصُنعِهِ الحَسَنْ

رابعًا: مُصنَّفاته في علم المنطق:

1- شرح رجز عبدالسَّلام القادري على مُختصر السَّنوسي، واسم الكتاب: (الزَّواهر الأفقيَّة على الجواهر المنطقيَّة)[44].

خامسًا: مُصنَّفاته في التَّصوُّف:

1- قصيدة في التَّوسُّل إلى الله تعالى بأسمائه الحُسنى[45].

2- أرجوزة في شرح الصَّدر في التَّوسُّل بأهل بدر[46].

القسم الأوَّل: الدِّراسة العلميَّة للكتاب، وقد تناولتُها من خلال خمسة مباحث:

المبحث الأوَّل: طريقة المُؤلِّف في عرض المادة العلميَّة: بنى أبو العبَّاس السِّجلماسيُّ كتابه على مُقدِّمتين اثنتين على النَّحو الآتي:

المُقدِّمة الأولى: وهي مُقدِّمة نحويَّة، تحدَّث فيها عن حدِّ المتَّصل والمنفصل، وبدأ يحشد أقوال العلماء، ويضرب الأمثلة والشَّواهد والأدلَّة للتفريق بين هذين المصطلحين، وأنَّهما لا يجتمعان، ولا يرتفعان؛ لأنَّه يرى أنَّ الخلاف في كلمة الشَّهادة منبعه هو الجهل في معنى المتَّصل والمنفصل.

المُقدِّمة الثَّانية: وهي مُقدِّمة منطقيَّة صرفة، تحدَّث فيها عن معنى (الإله) وأنَّه (كُلِّيٌّ)، وليس مُتعدِّدًا؛ لأنَّه يرى أنَّ اللَّبسَ والوَهْمَ الَّذي حصل عند العلماء في الكلمة الشَّريفة بسبب عدم فهمهم لهاتين المقدِّمتين، إذ قال: "إنَّ الاستثناءَ في الكلمةِ المشرَّفةِ مُتَّصلٌ لا غير، وأنَّ ما سوى الاتِّصال من الاحتمالاتِ باطلٌ، ومنشأُ الوَهْمِ في القولِ بها إمَّا جَهْلُ معنى المتَّصلِ والمنفصلِ، وَإِمَّا جَهْلُ معنى الكُلِّيِّ، وبتحقيقِ معنى المتَّصلِ والمنفصلِ، وتحقيقِ معنى الكُلِّيِّ، وَأَنَّ مفهومَ (الإله) كُلِّيٌّ، تتَّضحُ –إنْ شَاءَ اللهُ– حقيقةُ ما ذكرتُه، فلابدَّ من تمهيدِ الْمُقدِّمتَيْنِ"[47].

المبحث الثَّاني: منهجُ المُؤلِّف: بقراءتي المتأنِّية لهذا الكتاب اتَّضحت لي ملامح منهجه، وهي على النَّحو الآتي:

أوَّلًا: من أهمِّ سمات منهج المؤلِّف – رحمه الله – التي لفتت نظري هي طريقة السَّبر والتَّقسيم، وهي أَنْ تذكر جميع الأوجه المحتملة في المسألة ثُمَّ تسبرها، أَي: تختبرها فتُبقي ما يصلح، وتنفي ما عداها، والمؤلِّف اتَّخذ هذه الطَّريقة منهجًا منذ بداية الكتاب وحتَّى نهايته؛ إذ طرح أربعة احتمالات في بدايته بقوله: "فقد سُئِلَتُ عن الاستثناءِ في كلمةِ الشَّهادةِ أَهُوَ مُتَّصلٌ أَمْ مُنفصلٌ، أَمْ قَابلٌ للأمرَيْنِ باعتبارَيْنِ، أَمْ خَارجٌ عن الاحتمَالَيْنِ لِمَا يَرِدُ من المحذورِ على كلا الوجهَيْنِ، أَمْ مُحتملٌ للأربعةِ الأوجهِ صَالحٌ لصَادقيَّة كُلٍّ منها؟"[48]، ثُمَّ بدأ في إبطال ثلاثة أوجهٍ منها؛ ليُبقِي الوجه الَّذي يرى صوابه، إذ قال في نهاية الكتاب: "وَأَمَّا بُطلانُ احتمالاتِهِ الأربعةِ فمعلومٌ من بُطلانِ ثلاثةٍ منها وتَعَيُّن الواحد"[49].

ثانيًا: منهجه في النَّقل عن غيره، المؤلِّف – رحمه الله – ناقلٌ عمَّن سبقوه، ولا غرو في ذلك إذا ما علمنا أنَّه عاش في القرن الثَّاني عشر الهجري، وهذه عادة جميع المؤلِّفين في النَّقل عن غيرهم، وله طريقتان في النَّقل:

الطَّريقة الأُولى: نقل النَّصِّ كاملًا، سواء أكان طويلًا أم قصيرًا، على حسب المعنى الَّذي يرومه، ومن الأمثلة على ذلك لا الحصر، قوله عند تعريف المتَّصل والمنفصل: "قال الإمامُ أبو عمرو بنُ الحاجبِ – رحمه الله– في (كافيتِه): المستثنى مُتَّصِلٌ ومُنقطِعٌ، فالمتَّصِلُ: الْمُخرَجُ من مُتعدِّدٍ لفظًا أَوْ تَقديرًا بِـ(إلَّا) أَو إِحدَى أَخَواتِها، والمنقطِعُ: المذكورُ بَعدَهَا غَيرَ مُخرَجٍ. انتهى. وقال الإمامُ أبو عبدِ الله بنُ مالكٍ في (التَّسهيلِ) بَعْدَ تعريفِ المستثنى بما يشملُ النَّوعَيْنِ ما نصُّه: فَإِنْ كَانَ بعضُ المستثنى منه حقيقةً فمُتَّصلٌ، وإِلَّا فمُنقطعٌ. انتهى"[50].

الطَّريقة الثَّانية: أَنْ ينقل بتصرُّف ويُشير إلى الكتاب الَّذي أخذ منه؛ ممَّا يدلُّ على أمانته العلميَّة رحمه الله، ومن الأمثلة على ذلك قوله: "ومن هذا القسمِ (الإله) حسبما أَوضحه السَّعدُ في (المطوَّلِ)، وابنُ عرفةَ في (التَّفسيرِ)، وغيرُهما كَالسَّنوسيِّ"[51].

ثالثًا: الاختصار، وأقصد بذلك الاختصار غير المخلِّ بالمعنى، وممَّا يُلحظ في الكتاب ميل المؤلِّف – رحمه الله – إلى الاختصار؛ حرصًا منه على عدم التِّكرار، وربط الشَّرح بعضه ببعض، ومن العبارات الَّتي كان يستخدمها: "سلف إيضاحه"[52]، و"حسبما مرَّ"[53]، و"تذكر ما مرَّ"[54]، و"فلما تقدَّم"[55]، و"على ما مرَّ"[56]، و"لما سبق"[57]، و"قد سلف الإيماء إليه"[58].

رابعًا: اعتماده على المنطق، النَّاظر في هذا الكتاب يرى مدى اعتماد المؤلِّف – رحمه الله – على المنطق اعتمادًا كبيرًا؛ ممَّا يدلُّ على طول باعه في هذا العلم، وقد جاءت (المقدِّمة الثَّانية) معتمدة عليه اعتمادًا كُلِّيًّا بقوله: "وَأَمَّا المقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ: فهي أَنَّ الكُيَّ حَسبَمَا تَقَدَّمَ شَاعَ في عِلْمِ المنطقِ شيوعًا لا يحتاجُ معه إلى استظهارٍ...إلخ"[59].

خامسًا: ضرب الأمثلة، ممَّا يُلحظ في الكتاب اعتماد المؤلِّف على ضرب الأمثلة والشَّواهد، وهذا يتناسب مع سبب تأليفه لهذا الكتاب، وهو سؤال سائل عن الاستثناء في الكلمة المشرَّفة هل هو مُتَّصل أو مُنفصل؟ لذلك ناسب هذا السُّؤال الإكثار من ضرب الأمثلة للتَّعليم والتَّوضيح، وهذا يدلُّ على بُروز النَّزعة التَّعليميَّة لدى المؤلِّف رحمه الله تعالى، ومن الأمثلة على ذلك قوله: "مِثَالُ المتَّصلِ فِي الإيجابِ: چفَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ چ(البقرة:249)، وَمِثَالُهُ فِي السَّلبِ: چمَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ چ(النِّساء:66)، هَذَا فِي النِّسبةِ الإسناديَّةِ، وَمِثَالُهُ فِي الإيقاعيَّةِ...إلخ"[60]، وقوله في موضع آخر: "وَنَحوُ مِثَالِ سِيبويهِ: (لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيدٌ لَغُلِبْنَا)"[61].

سادسًا: إيضاح الغموض، ممَّا يلحظ –أيضًا– في هذا الكتاب أنَّ المؤلِّف –رحمه الله– كان يميل إلى توضيح عباراته عندما كان يشعر أنَّ هناك غموضًا فيها، وذلك باستخدام كلمة (أعني)، أو كلمة (أَيْ)، ومن الأمثلة على ذلك قوله: "وَمِثَالُهُ فِي الإيقاعيَّةِ، أَعني نسبةَ الفعلِ إلى المفعولِ"[62]، وقوله: "وَإِثْبَاتُ فَرْدٍ وَاحِدٍ لَا يَصدُقُ عَلَيهِ ذَلِكَ العنوانُ، أَعنِي مَفهومَ المعبُودِ بِحقٍّ"[63]، وقوله في موضع آخر: "ومعنى الكلمةِ عندَ جميعِ المسلمين بل والكافرين قصرُ الأُلوهيَّةِ على اللهِ، أَيْ: إثباتُها للهِ – تعالى – ونفيُها عن كُلِّ ما سواهُ"[64].

المبحث الثَّالث: استقلال شخصيَّته: رغم تأخُّر عصر المؤلِّف – رحمه الله – كثيرًا عن العصور الأُولى، إلَّا أنَّ استقلاله في آرائه، وتمسُّكه بها، وعدم التَّبعيَّة لمن سبقوه واضحة جليَّة لمن يقرأ هذا الكتاب؛ ممَّا يدلُّ على رسوخ قدم المؤلِّف في علم النَّحو، وتمكُّنه منه، وسعة اطلاعه على مذاهب النَّحويِّين، واستيعابه العميق لكتب المتقدِّمين.

والنَّاظر في هذا الكتاب يلحظ استقلال شخصيَّة المؤلِّف من أوَّل جملة كتبها في هذا الكتاب، وهي قوله: "إِنَّ الاستثناءَ في الكلمةِ المشرَّفةِ مُتَّصلٌ لا غير، وأَنَّ ما سوى الاتِّصال من الاحتمالاتِ باطلٌ"[65]، فهذا تصريح برأيه من أوَّل جملة كتبها في كتابه، لينطلق منها مُدافعًا عن رأيه، ومُتمسِّكًا به إلى نهاية الكتاب.

ومن الأمثلة –أيضًا– على استقلال شخصيَّته قوله: "وَيَتَفَرَّعُ عَلَى صِحَّةِ حلولِ الجملةِ مَحلَّ المستثنى المنقطعِ صِحَّةُ كَسْرِ همزةِ (إِنَّ) الوَاقِعَةِ مَوقعَهُ، وَلَم أَرَ مَنْ حَقَّقَ حُكْمَ الهمزةِ بَعْدَ (إِلَّا)، فعَنَّ لِي أَنْ أُحَصِّلَ مَا لَدَيَّ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ خارجًا عَنِ الغَرضِ؛ لأَنَّي رَأَيتُ بَعْضَ النَّاسِ غَلِطُوا فِيهِ"[66].

وقوله في نهاية المقدِّمة الأولى: "فحافظْ على ما سمعتَ هُنا من ضابطِ المتَّصلِ والمنفصلِ واعرفْ قدرَهُ؛ فإِنَّ كثيرًا من النَّاس لا يُحقِّقونها هذا التَّحقيقَ"[67].

وقوله بعد الانتهاء من المقدِّمتين: "وإذا قد تمهَّدتِ الْمُقدِّمتَانِ فنقولُ: الاستثناءُ في قولِنا: (لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ) مُتَّصِلٌ قطعًا، وبقيَّةُ الاحتمالاتِ الَّتي فِي السُّؤالِ باطلةٌ قطعًا"[68].

وردُّه على مَن اعترض على أبي حيَّان في اختياره بأنَّ لفظ الجلالة في (لا إله إلَّا الله) مرفوع على البدل من ضمير الخبر المحذوف منه بقوله: "إِنْ عُلِمَ أَنَّهُ من المحذورِ فَرُبَّ شيءٍ يجوزُ تبعًا ولا يجوزُ استقلالًا"[69]. هذا غيضٌ من فيض، والكتاب من يقرأه يلمس ظهور شخصيَّة المؤلِّف في جميع ما كَتَبَ.

المبحث الرَّابع: شواهد الكتاب: والمقصود بذلك الأُصول النَّحويَّة التي بنى عليها المؤلِّف كتابه، وهي على النَّحو الآتي:

أوَّلًا: القرآن الكريم وقراءاته: أكثر السَّجلماسيُّ من الاستشهاد بالقرآن الكريم، إذ استشهد في هذا الكتاب المختصر بـ(27) آية قرآنيَّة، ومن الأمثلة على ذلك، قوله: "وهو في القرآنِ كثيرٌ، ومنه: چوَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً چ، چلَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ چ، چلَا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ چ فِي أَحَدِ الأوجهِ، چوَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ چ"[70]. كما أنَّه استشهد بالقراءات القرآنيَّة في موضع واحد عند قوله: "وَمِثالُهُ فِي الإنشاءِ: چفَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امرَأَتَكَ چ، وَهِيَ صَالحةٌ للإسناديَّةِ والإيقاعيَّةِ عَلَى قِرَاءَتَيْ الرَّفعِ وَالنَّصبِ"[71].

ثانيًا: الحديثُ النَّبويُّ الشَّريفُ: على الرُّغم من اختلاف النَّحويِّين في صحَّة الاستشهاد بالحديث النَّبويِّ الشَّريف في القضايا النَّحويَّة، إلَّا أنَّ السِّجلماسيَّ لم يمنعه من الاستشهاد به، فقد استشهد به في موضع واحد عند قوله: "وفي الحديثِ: (لَا شَافِيَ إلَّا أَنتَ، لَا شِفَاءَ إلَّا شِفَاؤُكَ)"[72].

ثالثًا: أشعار العرب: لم يكن السِّجلماسيُّ من النَّحويِّين المكثرين من الاستشهاد بأشعار العرب، كما هي عادة النَّحويِّين، إذ لم يستشهد إلَّا بـ(6) أبيات، ومن الأمثلة على ذلك قوله: "وقوله:

وَبَلدَةٍ لَيسَ بِهَا أَنِيسُ إلَّا اليَعَافِيرُ وَإلَّا العَيسُ

وقوله:

وَلَا عَيبَ فِيهِم غَيرَ أَنَّ سُيُوفَهُم بِهِنَّ فُلُولٌ مِن قِرَاعِ الكَتَائِبِ"[73].

رابعًا: أقوال العرب: ذَكَرَ قولَيْنِ عن العرب هما: قوله: "وَمِنهُ مَا نَقَلَ سِيبويه عَنِ العَرَبِ: (وَاللهِ لأَفعَلَنَّ كَذَا وكَذَا إلَّا حِلُّ ذَلِكَ أَنْ أَفعلَ كَذَا وكَذَا)"[74]، وقوله: "ومن كلامِهِم: (لَا سَيفَ إلَّا ذُو الفِقَارِ، وَلَا فَتَى إلَّا عَلِيٌّ)"[75].

المبحث الخامس: مصادر الكتاب:

تنوَّعت ثقافة أبي العبَّاس السِّجلماسيِّ– رحمه الله – الدِّينيَّة، واللُّغويَّة، والنَّحويَّة، والمنطقيَّة، وغيرها؛ ممَّا أسهمت بشكلٍ كبيرٍ في إثراء هذا الكتاب المختصر، إضافة إلى تأخُّر عصره؛ ليعطيه ميزةً أُخرى في استقرار العلوم، ونضج المذاهب النَّحويَّة ومدارسها، والاطلاع على كثير من الآراء والأقوال والمذاهب؛ لينتقي منها ما يراه مناسبًا، وموافقًا لمنهجه الاجتهادي.

إذن نتفق على أنَّ مصدره الوحيد في هذا الكتاب هو كتب المتقدِّمين على اختلاف مشاربهم، وتنوُّع تخصُّصاتهم، سواءٌ أكانت نحويَّة، أم لغويَّة، أم أُصوليَّة، أم بيانيَّة، أم منطقيَّة، أم كتب تفسير وحديث، وفي هذا المبحث سأقف على طريقته في التَّعامل مع هذه المصادر، إذ ظهر لي أنَّ له ثلاث طرائق:

الطَّريقة الأُولى: أَنْ يذكر اسم المؤلِّف مقرونًا باسم الكتاب أو العكس، وهذه الطَّريقة أكثر استعمالًا لها، ومن الأمثلة على ذلك قوله: "وممَّن نبَّه عليه من النَّحويِّين الإمامُ أبو حيَّان، قال في (الارتشافِ): (والمنقطعُ: ما لم يكنْ بعضَه، أو كَانَ بعضَه إلَّا أَنَّ العاملَ غيرُ مُتوجِّهٍ إليهِ). انتهى. ونحوُهُ في (شرحِ التَّسهيلِ) للمرابطِ"[76]، وقوله في موضع آخر: "ويرحمُ اللهُ الشَّيخَ يس إذ قال في (حواشي شرح الصُّغرى): (وَأَمَّا مَا نُقِلَ عن بعضِهِم من أَنَّ الاستثناءَ فِي الكلمةِ المشرَّفةِ لا يتَّصفُ بالاتِّصالِ والانقطاعِ فَأَمرٌ عَجَبٌ)"[77]، وقوله في موضع ثالث: "بل هو عينُهُ ما في (شرحِ المقاصدِ) للسعدِ رحمه اللهُ تعالى"[78].

الطَّريقة الثَّانية: أَنْ يذكر اسم المؤلِّف وحده دون ذكر اسم الكتاب، وهذه الطَّريقة أقلُّ استعمالًا من الأولى، ومن الأمثلة على ذلك قوله: "كَمَا اقتَصَرَ عليه أَبُو البَقَاءِ"[79]، وقوله في موضع آخر: "وعندَ من جعله مُفرَّغًا بِأَنْ تكونَ الجلالةُ خبرًا عن (الإله) كما ارتضاه ناظرُ الجيش، أو بِأَنْ تكون مُبتدأً قُدِّمَ خبرُهُ فركِّب مع (لا)، كما قاله الزَّمخشريُّ"[80].

الطَّريقة الثَّالثة: أَنْ يذكر اسم الكتاب وحده دون ذكر اسم المؤلِّف، ومن الأمثلة على ذلك قوله: "وَالخِلافُ المحكيُّ عِندَهُم فِي (جَمْعِ الجَوامِعِ) لَيسَ فِي كَونِهِ مُخصِّصًا"[81]، وقوله في موضع آخر: "وهذا النَّوعُ لا يعرفُهُ كثيرٌ من النَّاسِ حتَّى قَالَ بعضُهم كما في (المغني): إنَّ (إلَّا) في الآيتَينِ بمعنى (ولا)، وقَالَ بعضُهم كما في تفسيرِ الجلالَيْنِ في چإِلَّا الْمَوْتَةَ الأُولَى چ"[82].

الْخَاتِمَةُ:

الحمدُ لله الَّذي بنعمته تتمُّ الصَّالحات، والصَّلاة والسَّلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، أَمَّا بعدُ:

فما سبق كان دراسة علميَّة لكتاب: (الاستِثْنَاءِ فِي كَلِمَةِ الشَّهَادَةِ) لأبي العبَّاس أحمد السِّجلماسيِّ رحمه الله، بذلتُ جهدي في إظهار الجوانب العلميَّة للكتاب وتوضيحها، ومعرفة كيف بنى السِّجلماسيُّ كتابه الَّذي رتَّبه على مُقدِّمتين، وإبراز بعض الجوانب المهمَّة له من خلال النَّتائج الَّتي توصَّلتُ إليها، وهي ما يأتي:

1- هذا الكتاب من الكتب القيِّمة والنَّافعة لأهل الاختصاص من جهة، ولأهل العقيدة من جهة ثانية في معرفة إعراب كلمة التَّوحيد (لا إله إلَّا الله).

2- ركَّز تركيزًا كبيرًا على الحدِّ والضَّابط بين تعريفي المتَّصل والمنفصل في الاستثناء.

3- أنَّ لفظة (الإله) كليٌّ، وليس مُتعدِّدًا.

4- توصَّل المؤلِّف إلى أنَّ الاستثناء في كلمة الشَّهادة مُتَّصلٌ، وما عدا هذا القول باطلٌ.

وخاتمة العقد: أسأل الله – سبحانه وتعالى– أَنْ يتقبَّل منِّي هذا العمل، وَأَنْ يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وَأَنْ يعفوَ عني، ويغفر زللي فيه، وَأَنْ يختم بالصَّالحات أعمالي، إِنَّهُ ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أَنِ الحمد لله رَبِّ العالمين.

القسم الثَّاني: التَّحقيق، وفيه مبحثان:

المبحث الأوَّل: نبذة عن الكتاب، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأوَّل: سبب تأليف هذا الكتاب:

نصَّ المؤلِّف – رحمه الله تعالى – في مُقدِّمة كتابه أنَّه ألَّفه استجابة لسُؤال سائل؛ إذ جاء في أوَّله ما نصُّه: "فقد سُئِلَتُ عن الاستثناءِ في كلمةِ الشَّهادةِ أَهُوَ مُتَّصلٌ أَمْ مُنفصلٌ، أَمْ قَابلٌ للأمرَيْنِ باعتبارَيْنِ، أَمْ خَارجٌ عن الاحتمَالَيْنِ لِمَا يَرِدُ من المحذورِ على كلا الوجهَيْنِ، أَمْ مُحتملٌ للأربعةِ الأوجهِ صَالحٌ لصَادقيَّة كُلٍّ منها عليه؟ كَمَا طَرَّقَ ذلك الشَّيخُ يحيى الشَّاويُّ في (حواشي شرح الصُّغرى)، وَبَيَّنَ كُلَّ وَجْهٍ منها واستحسنَهُ، فأجبتُ وباللهِ – تَعَالى – أَستعِينُ"[83].

المطلب الثَّاني: توثيق نسبة الكتاب إلى المُؤلِّف:

كُتَّاب النُّسخ الثَّلاث نصُّوا صراحة على اسم مُؤلِّفها في أوَّل المخطوط بقولهم: "قال الشَّيخُ الفقيهُ الإمامُ العلَّامةُ الْمُحقِّقُ أبو العبَّاسِ سيِّدي أحمدُ بنُ عبدِ العزيزِ السِّجلماسيُّ الهلاليُّ رحمه الله تعالى ورضي عنه"[84]، وأكَّد كاتب النُّسخة (أ) على ذلك – أيضًا – في الخاتمة بقوله: "تقييدُ الشَّيخِ الإمامِ أبي العبَّاسِ سيِّدي أحمدَ الهلاليِّ رحمه الله تعالى"[85]؛ ممَّا يدلُّ دلالة قاطعة لا ريب فيها على أنَّ هذه المخطوطة للشيخ أحمد بن عبدالعزيز الهلالي رحمه الله، إضافة إلى أنَّ صاحب كتاب (اليواقيت الثَّمينة) أشار إلى هذا الكتاب عندما ترجم لأبي العبَّاس السِّجلماسيِّ بقوله: "أحمد بن عبدالعزيز الهلاليُّ السِّجلماسيُّ أبو العبَّاس الفقيه العلَّامة، طالعتُ فهرسته فرأيته ذكر فيها ... من تأليفه رسالة في الاستثناء في كلمة الشَّهادة أهو مُتَّصل أو مُنفصل"[86].

المطلب الثَّالث: وصف نسخ الكتاب:

تحديد النُّسخ الخطِّيَّة للكتاب ووصفها، مع إرفاق نماذج منها:

وقفتُ على ثلاث نسخ لهذا الكتاب إليك وصفها:

النُّسخة الأُولى: نسخة محفوظة في مُؤسَّسة الملك عبدالعزيز في الدَّار البيضاء، ضمن مجلَّد جُمعت فيه عدَّة مخطوطات برقم: (2132– د)، وأصلها في خزانة المكتبة الوطنية بمدينة الرِّباط برقم: (12456–G)، وتقع في (25) صفحةً، وفي كُلِّ صفحة (15) سطرًا، بِـ(8) كلمات تقريبًا.

وهذه النُّسخة كاملة، ليس فيها نقص أو سقط أو رطوبة، وخطُّها واضح ومقروء، وهو خطٌّ مغربيٌّ جيِّد، بداية الفقرات وبعض الشَّواهد مُلوَّنة بالمداد الأحمر تارة، وبالمداد الأخضر تارة أُخرى، مُذيَّلة باسم مُؤلِّفها، لا كاتبها، ولم يذكر سنة النَّسخ، وبدايتها: "بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، وصلَّى الله على سيِّدنا مُحمَّد وآله، قال الشَّيخ الإمام العلَّامة المحقِّق أبو العبَّاس سيِّدي أحمد بن عبد العزيز السِّجلماسيُّ الهلاليُّ: الحمدُ لله وصلاته وسلامه على مولانا رسول الله، وآله وصحبه ومن تلاه، وبعدُ: فقد سُئِلتُ... إلخ"[87]، وَأَمَّا خاتمتها فتنتهي بقوله: "تقييدُ الشَّيخِ الإمامِ أبي العبَّاسِ سيِّدي أحمدَ الهلاليِّ رحمه الله تعالى، ونفعنا به وبعلومِه، آمين، والحمدُ للهِ ربِّ العالَمِيْنَ"[88].

وقد رمزتُ لهذه النُّسخة بالرَّمز (أ)، واتَّخذتها أصلًا؛ للسببين الآتيين:

السَّبب الأوَّل: النُّسخة كاملة، ليس فيها نقص أو سقط أو رطوبة، وخطُّها واضح وجميل ومقروء.

السَّبب الثَّاني: النُّسخة مُعتنى بها، حيث إنَّ النَّاسخ ميَّز بداية الفقرات وبعض الشَّواهد بالمداد الأحمر تارة، وبالمداد الأخضر تارة أُخرى، إضافة إلى أنَّها مراجعة؛ لوجود بعض الخرجات في بعض المواضع.

النُّسخة الثَّانية: نسخة محفوظة في مكتبة الملك عبدالعزيز العامَّة بالرياض في قسم المخطوطات تحت رقم: (658)، وتقع في (5) لوحاتٍ، كُلُّ لوحةٍ مُقسمَّة إلى قسمين، في كُلِّ قسم (24) سطرًا، وفي كُلِّ سطرٍ (9) كلمات تقريبًا، عدا اللُّوحة الأولى والأخيرة غير مُقسَّمة.

وهذه النُّسخة كاملة، عدا بعض المواضع فيها سقط، وفيها رطوبة في بعض اللَّوحات في الأطراف، وخطُّها رديء مُتداخل، وهو خطٌّ مغربيٌّ، غير مُذيَّلة باسم مُؤلِّفها أو كاتبها، ولم يذكر سنة النَّسخ، وقد رمزتُ لها بالرَّمز (ب)، وبدايتها: "بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، وصلَّى الله على سيِّدي مُحمَّد وآله وصحبه، قال الشَّيخُ الفقيهُ الإمامُ العلَّامةُ سيِّدي أحمدُ بنُ عبدِ العزيزِ الهلاليُّ رحمه الله تعالى ورضي عنه: الحمدُ لله...إلخ"[89]، وَأَمَّا خاتمتها فتنتهي بقوله: "واللهُ –سبحانَهُ وتَعَالى– أعلم. انتهى وكفى، والحمد لله، وسلامٌ على عباده الَّذين اصطفى، ولا قوَّة ولا حول ولا قوَّة إلَّا بالله العليِّ العظيم"[90].

النُّسخة الثَّالثة: نسخة محفوظة في المعهد الموريتاني للبحث والتَّكوين في مجال التُّراث والثَّقافة تحت رقم: (1752)، وتقع في (4) لوحاتٍ، كُلُّ لوحةٍ مُقسمَّة إلى قسمين، في كُلِّ قسم (29) سطرًا، وفي كُلِّ سطرٍ (11) كلمات تقريبًا.

وهذه النُّسخة كاملة، وفيها رطوبة شديدة، تعذَّر قراءة عدد من كلماتها وخصوصًا في الأطراف واللَّوحة الأخيرة، وخطُّها مقروء، وهو خطٌّ مغربيٌّ، مُذيَّلة باسم كاتبها، وهو مُحمَّد بن ناصر الدِّين بن اليغفوب، وقد فرغ من نسخها يوم الأربعاء منتصف شهر ذي القعدة عام (1241هـ)، وقد رمزتُ لها بالرَّمز (ج)، وبدايتها: "بسم الله الرَّحمن الرَّحيم، وصلَّى الله على سيِّدنا مُحمَّد وآله وصحبه وسلَّم تسليمًا، قال الشَّيخُ القدوة مُحيي الحقِّ والدِّين سيِّدي أحمد بن عبد العزيز السِّجلماسيّ الهلاليّ...إلخ"[91]، وَأَمَّا خاتمتها فتنتهي بقوله: "أودعتها شهادة أن لا إله إلَّا الله وأنَّ محمَّدًا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، اللَّهم اجعل آخر كلامي قولي: لا إله إلَّا الله محمدٌ رسول الله"[92].

المبحث الثَّاني: منهجي في التَّحقيق:

كما ذكرتُ في المقدِّمة أنَّني سأسيرُ في قسم التَّحقيق على المنهج العلمي الْمُتَّبع في التَّحقيق، من حيث إخراج النَّصِّ كما أراد المؤلِّف، وإثبات الفروق بين النُّسخ، وتوثيق الآراء، وشرح الغامض، وغير ذلك، والعمل الَّذي قمتُ به يتمثَّل بما يأتي:

1- اتَّخذتُ النُّسخة (أ) أصلًا في نسخ النَّصِّ، ثُمَّ قابلتُ بين النُّسخ، فإنْ وجدتُ زيادة من النُّسخة (ب) أو (ج) وضعتها في المتن بين معقوفتين، وكتبتُ في الحاشية "زيادة من النُّسخة (ب) أو (ج)"، وإنْ كان هناك سقطٌ

من النُّسخة (ب) أو (ج) فأضع رقمًا وأُشير في الحاشية إلى السَّقط بقولي: "في (ب) أو (ج) ساقط"، وأمَّا إذا كان هناك اختلاف في العبارة فأعتمدُ النُّسخة الأصل (أ) في المتن، وأضع رقمًا وأُشير في الحاشية إلى عبارة النُّسخة (ب) أو (ج).

2- عزو الآيات القرآنيَّة.

3- تخريج القراءات القرآنيَّة من مظانِّها.

4- تخريج الشَّواهد الشِّعريَّة، وضبطها بالشَّكل، مع ذكر بحر البيت، وقائله، وروايته، والشَّاهد فيه.

5- توثيق جميع الأقوال الواردة في النَّصِّ من مصادرها الأصيلة، فإذا لم أتمكَّن من ذلك وثَّقتها من المصادر الأُخرى.

6- ترتيب المصادر والمراجع في الحاشية ترتيبًا تاريخيًّا حسب الوفاة.

7- ترجمة مُختصرة عن الأعلام غير المشهورة الواردة في النَّصِّ المحقَّق عند أوَّل ورودٍ لها من كتب التَّراجم.

8- ضبط أحرف الكلمات المشكلة في النَّصِّ بالشَّكل.

9- التَّعليق على المسائل العلميَّة تعليقًا مُختصرًا.

10-الكتابة وفق قواعد الإملاء الحديثة.

نموذج من النُّسخة الأصل (أ)، اللَّوحة الأُولى:

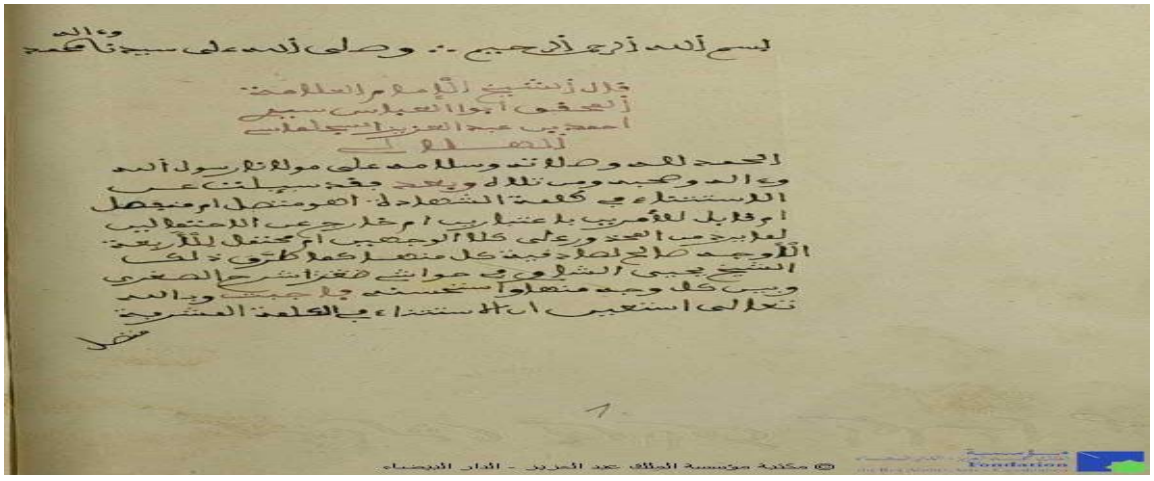

اللَّوحة الأخيرة:

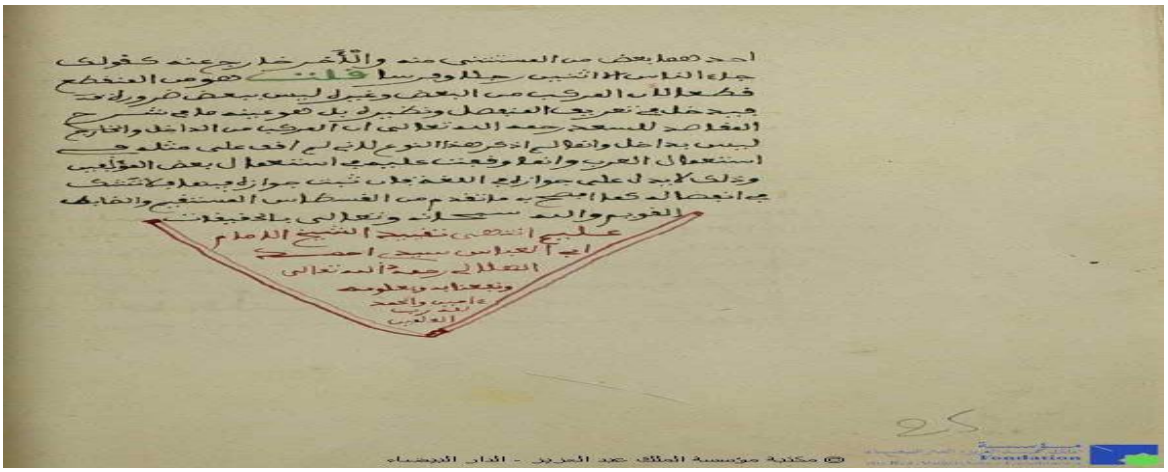
© مكتبة مؤسسة الملك عبد العزيز - الدار البيضاء

نموذج من النُسخة الثَّانية (ب)، اللَّوحة الأُولى:

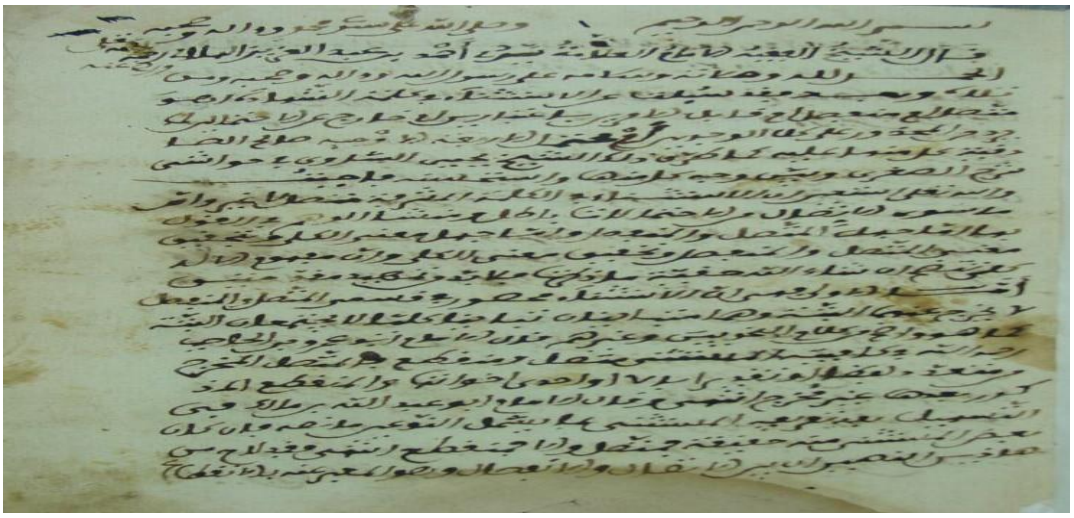

اللَّوحة الأخيرة:

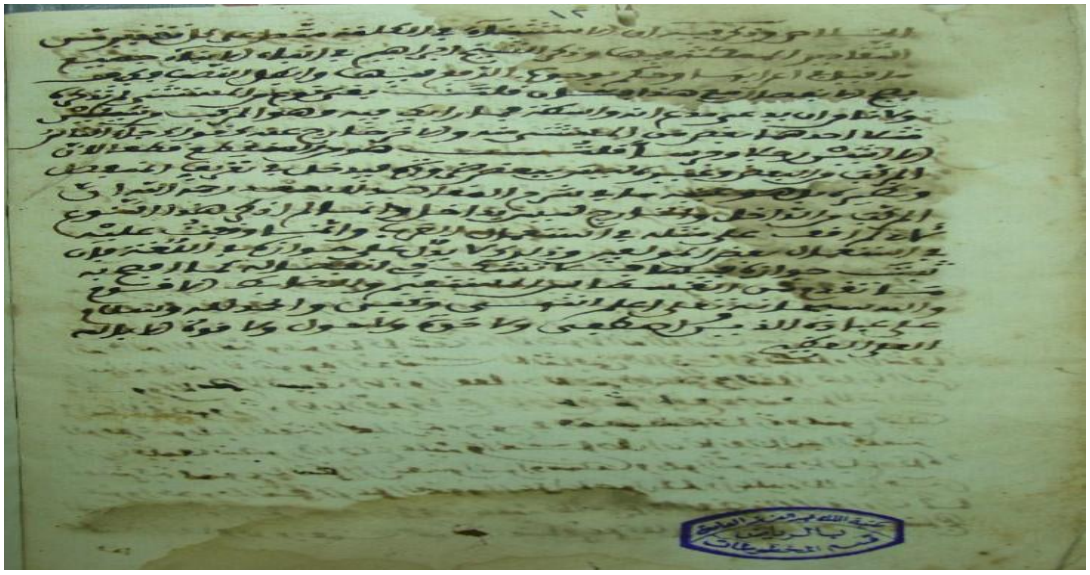

نموذج من النُّسخة الثَّالثة (ج)، اللَّوحة الأُولى:

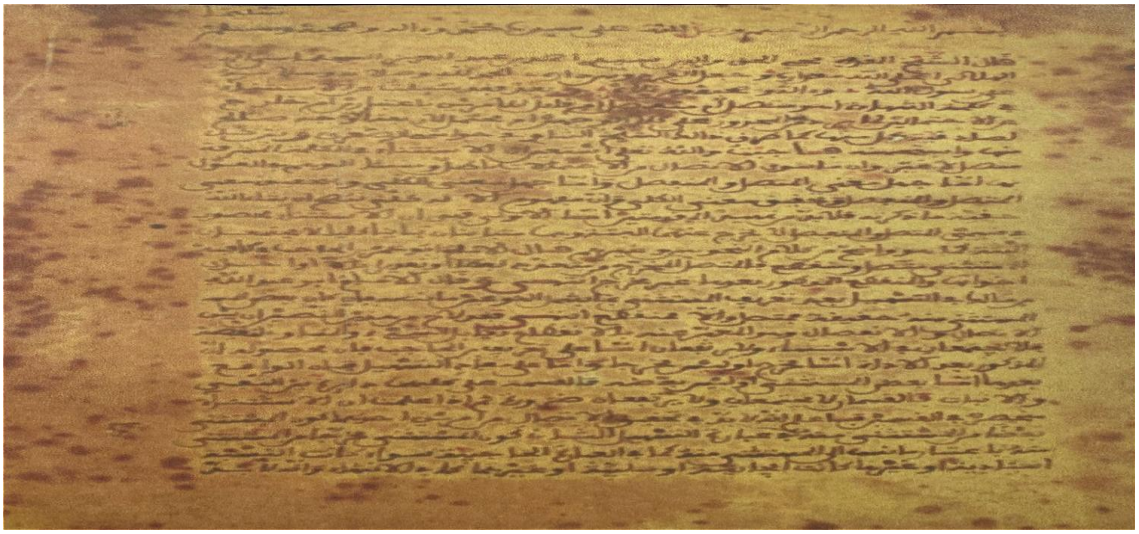

اللَّوحة الأخيرة:

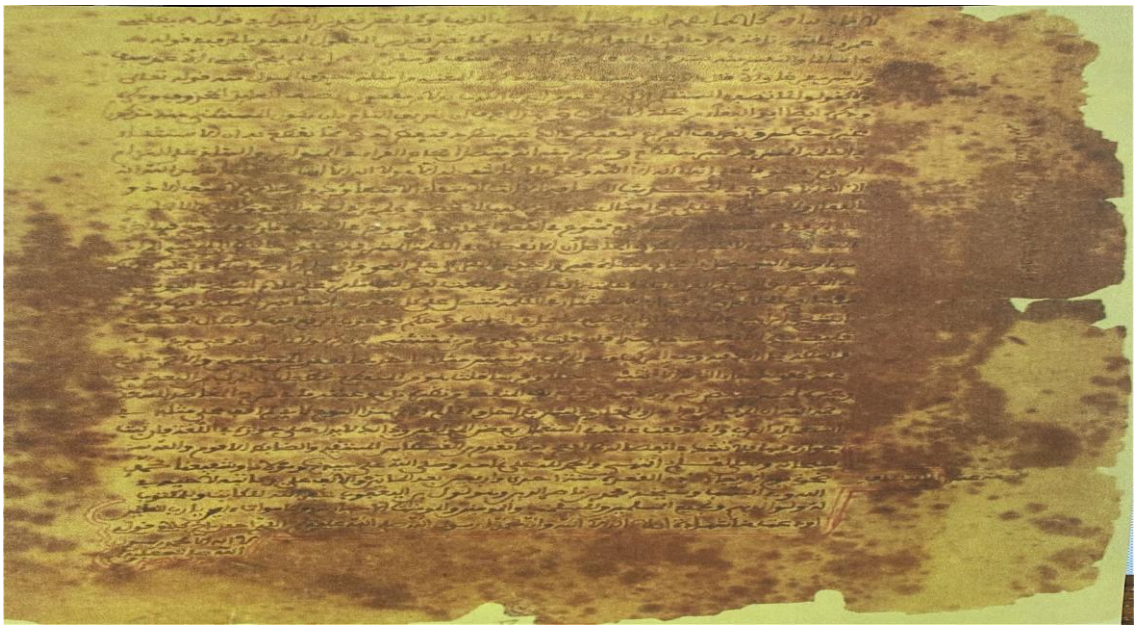

بسم الله الرَّحمن الرَّحيم

وصلَّى الله على سيِّدنا[93] مُحمَّدٍ وآله [وصحبه[94] وسلَّم تسليمًا][95]:

قال الشَّيخُ [القدوة مُحيي الحقِّ والدِّين[96] الفقيهُ][97] الإمامُ العلَّامةُ المُحقِّقُ أبو العبَّاسِ[98] سيِّدي أحمدُ بنُ عبدِ العزيزِ السِّجلماسيُّ[99] الهلاليُّ [رحمه الله تعالى ورضي عنه][100]:

الحمدُ لله وصلاته وسلامه على مولانا[101] رسول الله، وآله وصحبه ومن تلاه، وبعدُ:

فقد سُئِلْتُ عن الاستثناءِ في كلمةِ الشَّهادةِ أَهُوَ مُتَّصلٌ أَمْ مُنفصلٌ، أَمْ قَابلٌ للأمرَيْنِ باعتبارَيْنِ، أَمْ خَارجٌ عن الاحتمَالَيْنِ لِمَا يَرِدُ من المحذورِ على كلا الوجهَيْنِ، أَمْ مُحتملٌ للأربعةِ الأوجهِ صَالحٌ لصَادقيَّة كُلٍّ منها [عليه][102]؟ كَمَا طَرَّقَ ذلك الشَّيخُ يحيى[103] الشَّاويُّ[104] في (حواشي شرح الصُّغرى)، وَبَيَّنَ كُلَّ وَجْهٍ منها[105] واستحسنَهُ[106]، فأجبتُ وبالله – تَعَالى– أَستعِينُ.

إنَّ الاستثناءَ في الكلمةِ المشرَّفةِ [1/ب] مُتَّصلٌ لا غير، وأَنَّ ما سوى الاتِّصال من الاحتمالاتِ باطلٌ، ومنشأُ الوَهْمِ في القولِ بها إمَّا جَهْلُ معنى[107] المتَّصلِ والمنفصلِ، وَإمَّا جَهْلُ معنى الكُلِّيِّ[108]، وبتحقيقِ معنى المتَّصلِ والمنفصلِ، وتحقيقِ معنى الكُلِّيِّ، وَأَنَّ مفهومَ (الإله) كُلِّيٌّ، تتَّضحُ –إنْ شَاءَ اللهُ– حقيقةُ ما ذكرتُه، فلابدَّ من تمهيدِ الْمُقدِّمتَيْنِ[109].

أَمَّا الأُولَى[110]: فهي أَنَّ الاستثناءَ محصورٌ في قسمَيْ المتَّصلِ والمنفصلِ لا يخرجُ عنهما ألبتةَ، وهما مُتباينَانِ تباينًا كُلِّيًّا لا يجتمعَانِ ألبتةَ، كما هو واضحٌ من كلامِ النَّحويِّينَ وغيرِهم، قال الإمامُ أبو عمرو بنُ الحاجبِ – رحمه الله– في (كافيتِه): "المستثنى مُتَّصِلٌ ومُنقطِعٌ، فالمتَّصِلُ: الْمُخرَجُ من مُتعدِّدٍ لفظًا أَوْ تَقديرًا بِـ(إلَّا) أَو إحدَى أَخَواتِها، والمنقطِعُ: المذكورُ بَعدَهَا غَيرَ مُخرَجٍ"[111]. انتهى. وقال الإمامُ أبو عبدِ الله بنُ مالكٍ في (التَّسهيلِ) بَعْدَ تعريفِ المستثنى بما يشملُ النَّوعَيْنِ ما نصُّه: "فَإنْ كَانَ بعضَ المستثنى منه حقيقةً فمُتَّصلٌ، وإلَّا فمُنقطعٌ"[112]. انتهى. فَقَد لَاحَ من هَذَيْنِ النَّصَّيْنِ أَنَّ بَيْنَ الاتِّصالِ[2/أ] والانفصالِ – وهو الْمُعبَّرُ عنه بالانقطاعِ – تَقَابلَ الشَّيءِ والمساويَ لنقيضِهِ، فَلا يَجتمعَانِ في الاستثناءِ، ولا يَرتفعَانِ.

أَمَّا على تعريفِ ابنِ الحاجبِ فَإنَّ محصولَهُ أَنَّ المذكورَ بَعْدَ الأَداةِ إمَّا مُخرَجٌ أَو لَيسَ مُخرَجًا[113]، وَأَمَّا عَلَى مَفَادِ التَّسهيلِ فَإنَّ الوَاقعَ بِهِ بَعْدَهَا إمَّا بعضُ المستثنى منه أَو لَيسَ بعضَهُ، فَالقِسمَةُ عِندَ كِلَيْهِما دائرةٌ بَيْنَ النَّفيِ والإثباتِ، فَالقسمَانِ لا يَجتمعَانِ، ولا يَرتفعَانِ ضَرورةً.

ثُمَّ إذَا عَلِمْتَ أَنَّ الاستثناءَ مُنحصِرٌ فِي القِسمَيْنِ، وَأَنَّ كِلَيْهِما مُباينٌ لصاحِبِه كما هُوَ الشَّأنُ فِي القِسمَيْنِ، فاعلمْ أَنَّهُ لابدَّ في تحقيقِ الاتِّصالِ من أَمرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: كونُ المستثنى بعضًا من المستثنى مِنهُ، كَمَا فِي عبارةِ التَّسهيلِ، **وَالثَّانِي:** كونُ المستثنى مُخرَجًا من المستثنى منه باعتبارِ ما نُسِبَ إلى المستثنى مِنهُ، كَمَا في عبارةِ الحَاجبيَّة، سواءٌ كانت النِّسبةُ إسناديَّةً أَو غيرَها، كَانَت إيجابيَّةً أَو سلبيَّةً أَو غيرَهما، كَما فِي الإنشاءِ، وَأَنَّه لابدَّ فِي تحقيقِ الانفصالِ من انتفاءِ الأَمرَيْنِ أَو أَحدِهِمَا، كَمَا تقتضيه المقابلةُ المذكورةُ بَيْنَ القسمَيْنِ[114].[2/ب]

مِثَالُ المتَّصلِ فِي الإيجابِ: چفَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ چ (البقرة:249)، وَمِثالُهُ فِي السَّلبِ[115]:چمَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْچ[116](النِّساء:66)، هَذَا فِي النِّسبةِ الإسناديَّة، وَمِثَالُهُ فِي الإيقاعيَّةِ، أَعني نسبةَ الفعلِ إلى المفعولِ: چقَالَ فَبِعِزَّتِكَ لَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ چ[117](ص:82، 83)، چفَأَنجَيْنَاهُ وَأَهْلَهُ إِلَّا امرَأَتَهُ كَانَتْ مِنَ الغَابِرِينَ چ[118] (الأعراف:83)، وَمِثالُهُ فِي الإنشاءِ: چفَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امرَأَتَكَ چ[119](هود:81)، وَهِيَ صَالحةٌ للإسناديَّةِ والإيقاعيَّةِ عَلَى قِرَاءَتَيْ الرَّفعِ وَالنَّصبِ[120]، فالأَوَّلُ عَلَى القِرَاءتَيْنِ مَعًا[121]، وَالثَّاني عَلَى الثَّانيةِ فَقَطْ[122].

وَمِثَالُ المنفصلِ الَّذي تَخَلَّفَ فِيهِ الأَمْرَانِ[123]:چفَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ أَجْرٌ غَيرُ مَمنُونَ چ (الانشقاق: 24، 25)، فَإِنَّ (الَّذِينَ آمَنُوا) لَيسُوا بَعضًا مِنْ مَصدُوقِ الضَّمِيرِ الوَاقِعِ عَلَيه الفعلُ؛ إِذ هُوَ عَائِدٌ عَلَى الَّذين كَفَرُوا المتقَدِّمِ ذِكرُهم[124]، وَأَنَّ (الَّذِينَ آمَنُوا) لَيسُوا بِدَاخِلِيْنَ فِي ذَلِكَ الوعيدِ فيخرُجوا مِنهُ، وَإِنَّما الاستثناءُ استدرَاكٌ لبيانِ مَا للمُؤمنِيْنَ عِنَد اللهِ – تَعَالى – مِنْ عَظيمِ الأَجْرِ الدَّائمِ عَلَى مَا أَفادَهُ التَّكيرُ وَالوَصْفُ[125] عَلَى عَادَةِ التَّنزِيلِ فِي شَفْعِ [3/أ] التَّحذِيرِ بِالتَّبشِيرِ وَالعَكسِ[126].

وَهَكَذا كُلُّ استثناءٍ مُنقطِعٍ إِنَّما هُوَ استدراكٌ؛ وَلِهَذَا يُقَدِّرُهُ البَصريُّون بِـ(لَكِنْ)[127]، وَصَرَّحَ غَيْرُ واحدٍ مِنَ الأُصوليِّين وَالبَيَانيِّين أَنَّ استعمالَ الأَداةِ فِيهِ مَجازِيٌّ[128]، وَنَصَّ الأُصوليُّونَ عَلَى أَنَّه لَيسَ مِنَ المخصِّصاتِ لِلعامِّ، وَلَا خِلَافَ بَينَهُم فِي ذَلِكَ[129]، وَالخِلافُ المحكيُّ عِندَهُم فِي (جَمْعِ الجَوامِعِ)[130] لَيسَ فِي كَونِهِ مُخصِّصًا، بَل فِي أَمْرٍ فِيهِ آخَرَ[131]. وَإِنَّما نَبَّهْتُ عَلَيه مَعَ وُضوحِه؛ لِتوهُّمِ بَعضِ النَّاسِ أَنَّ الخلافَ فِي كونِهِ مُخصِّصًا[132].

وَمِثَالُ المنفصلِ الَّذي انتَفَى فِيهِ الإِخراجُ دُونَ البَعضيَّة: چلِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا [مِنهُم][133]چ (البقرة:150)، كَمَا اقتَصَرَ عليه أَبُو البَقَاءِ[134]، فَإِنَّ (الَّذِينَ ظَلَمُوا) بَعضٌ مِنَ (النَّاسِ)، لَكِن لم يَخرُجُوا مِنهُم بِاعتبَارِ الحُكْمِ المذكورِ، وَهُوَ نَفْيُ كونِ الحُجَّةِ على المخاطَبِيْنَ؛ إِذ لَا حُجَّةَ لأَحدٍ [مَا][135] عَلَيهم، لَكِنَّ الظَّالِمِيْنَ لعنادِهم يُجادلُونَ بِلَا حُجَّةٍ. وَمَنْ جَعَلَ الحُجَّةَ فِي الآيةِ بمعنى الكلامِ المحتجِّ به وَإِنْ كَانَ بَاطلًا، جَعَلَ الاستثناءَ فِيهَا مُتَّصلًا[136]، وَمَنِ [3/ب] انتَفَى[137] فِيهِ الإِخراجُ فَقَطْ[138]:چلَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوتَ إِلَّا الْمَوتَةَ الأُولَىچ[139](الدُّخان:56)؛ لأَنَّ (الموتةَ الأُولى) بعضُ مَا يَصدُقُ عَلَيهِ مَفهومُ (الموتِ)، لكنَّه لَيسَ مُخرَجًا مِنهُ بِاعتبارِ الحُكْمِ المذكورِ[140]، وَهُوَ[141] نَفْيُ الذَّوْقِ فِي الجنَّةِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

وَمِثَالُ[142] المنفصلِ: چمَا لَهُم بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّچ [143] (النِّساء:157)، فإِنَّ (اتِّبَاعَ الظَّنِّ) ليس بعضًا من (العِلْم)، سواءٌ حُمِلَ على اليقينِ أم على ما يشملُ الظَّنَّ؛ لأَنَّ اتِّبَاعَ الظَّنِّ غيرُ الظَّنِّ[144]، خلافًا لمن جوَّز فيه الاتِّصال [على الحمل على الثَّاني][145]؛ إذ البعضيَّةُ فيه مُنتفيةٌ لَا مَحالةَ، وَأَمَّا الإخراجُ فَهُوَ مَوجُودٌ فيه لو كَانَ المرادُ مُجرَّدَ الإِخراجِ، لَكِنَّ المرادَ الإخراجُ مِنَ العامِّ المذكورِ أَو المقدَّرِ قَبْلَ الأَداةِ الأُولى فِي الثَّانِي[146]، وَالثَّانِي فِي المفرَّغِ[147].

وَلَا رَيْبَ أَنَّ انتفاءَ البعضيَّةِ مَلزومٌ لانتفاءِ الإخراجِ مِنَ العَامِّ؛ لأَنَّ المستثنى مَتَى لم يكنْ بعضًا مِنَ العامِّ لم يكنْ دَاخِلًا فِيهِ، وَمَتى لم يكنْ دَاخِلًا [4/أ] فِيهِ لم يكنْ مُخرَجًا مِنهُ؛ لوضُوحِ كَونِ الإخراجِ فَرْعَ الدُّخولِ، وَلِهَذَا لم نُمثِّلْ لِمَا تَخَلَّفَتْ فِيهِ البَعضيَّةُ دُوْنَ الإِخرَاجِ.

وَبِهَذَا تَعلَمُ أَنَّ تعريفَ ابنِ الحاجبِ أَسَدُّ مِنْ تَعريفِ ابنِ مالكٍ؛ لأَنَّ الإخراجَ يَستلزِمُ البَعضيَّةَ، وَهِيَ لا تَستلزِمُهُ، وَلَا يَرِدُ – عَلَى طَرْدِ[148] تَعريفِ ابنِ الحاجِبِ للمُنفصِلِ – دُخولُ الوَاقِعِ بَعْدَ (إِلَّا) الَّتي بمعنَى (غير)، نَحوُ: چلَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَاچ[149] (الأنبياء:22)، وَنَحوُ مِثَالِ سِيبويهِ: "لَوْ كَانَ مَعَنَا رَجُلٌ إِلَّا زَيدٌ لَغُلِبْنَا"[150]؛ لأَنَّ الضَّميرَ فِي قَولِهِ: (بَعْدَهَا) عَائِدٌ إِلى (إِلَّا) المذكورةِ فِي تَعريفِ المتَّصلِ، وَهِيَ الحَرفيَّةُ الَّتِي يَقَعُ الإِخرَاجُ بِهَا، وَ(إِلَّا) الَّتي بمعنَى (غير): اسمٌ مَوصوفٌ بِهِ ظَهَرَ إِعرَابُه فِي تَالِيه، لَيسَ مِنَ الإِخراجِ، وَلَا مِنَ الاستثناءِ فِي شَيءٍ؛ وَلِذَا لَا يَرِدُ مَا بَعْدَها عَلَى الحَصْرِ المذكُورِ.

وَتَعْلَمُ–أَيضًا– أَنَّ تَعريفَ المنفصلِ بِأَنْ يَكونَ المستثنى مِنْ غَيْرِ جِنسِ المستثنى مِنهُ فَاسِدُ العَكْسِ[151]؛ لخروجِ نَحْوِ: "مَا فِيهَا إِنسَانٌ[152] إِلَّا فَرَسًا"، فَإِنْ [4/ب] أُجيبَ بِأَنَّهُ أَرَادَ بِالجنسِ مَا يَشمَلُ النَّوعَ[153]، أُورِدَ عَلَيهِ خُروجُ نَحوِ: "مَا قَالَ هَذَا عَرَبِيٌّ إِلَّا عَجَمِيًّا"، فَإِنْ أُجيبَ بِإِرَادَةِ مَا يَشمَلُ الصِّنفَ، أُورِدَ عَلَيهِ خُروجُ نَحْوِ: "مَا جَاءَ أَبُوكَ إِلَّا أَخَاكَ"، و"مَا جَاءَ الزَّيدُونَ إِلَّا أَخَوَاتِهِم"، ويَرِدُ– أَيضًا– خُروجُ نَحوِ: چإِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْچ(البقرة:150)، عَلَى مَا هُوَ الظَّاهِرُ فِيهِ مِنَ الانفصَالِ، وَإِنْ قِيلَ بِغَيرِهِ كَمَا مَرَّتِ الإِشارَةُ إِليهِ[154].

وَتَعْلَمُ – أَيضًا – أَنَّ تَعريفَ المتَّصلِ بِأَنْ يَكونَ المستثنى مِنْ جِنسِ المستثنى مِنهُ فَاسِدُ الطَّرْدِ؛ لِدُخُولِ مَا خَرَجَ مِنَ الأَوَّلِ[155]، وَيُجابُ بِأَنَّ المرادَ بِالجِنسِ فِي التَّعرِيفَيْنِ مَعًا [أَصلًا][156] مَعنًى[157] شامِلٌ للمُستثنى وَلِبقيَّةِ المستثنى مِنهُ؛ [وذلك بأَنْ يكونَ المستثنى في المتَّصل داخلًا في عنوان المستثنى منه][158] دُخول الجُزئي تَحْتَ كُلِّيهِ، أَو الجُزءِ تَحْتَ كُلِّهِ، وَهَذَا غير المرادِ بِالبَعضيَّة، وَحَينئِذٍ لَا يَرِدُ عَلَى التَّعريفَيْنِ إِلَّا مَا أُشيرَ إِلى ورودِهِ عَلَى صَاحِبِ التَّسهيلِ[159].

تنبيهانِ:

الأَوَّلُ: عُلِمَ ممَّا تقدَّم أَنَّ المستثنى المنفصل نوعَانِ:

نَوعٌ يكون مُخالفًا للمُستثنى منه في الحُكمِ المذكورِ قَبلَ (إِلَّا)، نحو: چمَا لَهُم [5/أ] بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّچ(النِّساء: 157)، ونحو: چإِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الغَاوِينَچ (الحجر:42)؛ إذا لوحظ في الإضافة الإخلاص[160]، ونحو: چلَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْثِيمًا إِلَّا قِيلًا سَلَامًا سَلَامًاچ[161](الواقعة:26)، ونحو: چفَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ العَالَمِينَچ[162](الشُّعراء:77)، وقوله[163]:

وَبَلدَةٍ لَيسَ بِهَا أَنِيسُ إِلَّا اليَعَافِيرُ وَإِلَّا العِيسُ

وقوله[164]:

وَلَا عَيبَ فِيهِم غَيرَ أَنَّ سُيُوفَهُم بِهِنَّ فُلُولٌ مِن قِرَاعِ الكَتَائِبِ[165]

ونوعٌ لا يكون مُخالفًا له فيه، نحو: چلِئَلَا يَكُونَ لِلنَّاسِچ (البقرة:150)، الآية[166]. ونحو: چإِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَچ (النَّمل:10)، الآية[167]، وهذا النَّوعُ[168] لا يعرفُهُ كثيرٌ من النَّاسِ حتَّى قَالَ بعضُهم كما في (المغني): إِنَّ (إِلَّا) في الآيتَينِ بمعنى (ولا)[169]، وقَالَ بعضُهم كما في (تفسيرِ الجلالَيْنِ) في چإِلَّا الْمَوْتَةَ الأُولَىچ(الدُّخان:56): إِنَّها بمعنى (بعد)[170]، ولا حاجةَ إلى ذلك. وممَّن نبَّه عليه من النَّحويِّين الإمامُ أبو حيَّان، قال في (الارتشافِ): "والمنقطعُ: ما لم يكنْ بعضَه أو كَانَ بعضَه إِلَّا أَنَّ العاملَ غيرُ مُتوجِّهٍ إِليهِ"[171]. انتهى. ونحوُهُ في [5/ب] (شرحِ التَّسهيلِ) للمرابطِ[172]، وممَّن نبَّه عليه من الأُصوليِّينَ الإمامُ القرافي [في شرح التَّنقيح][173]، وهو في القرآنِ كثيرٌ، ومنه: چوَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأًچ[174](النِّساء:92)، چلَسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ إِلَّا مَن تَوَلَّى وَكَفَرَچ[175] (الغاشية:22، 23)، چلَا يُحِبُّ اللهُ الجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ القَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَچ[176](النِّساء:148) فِي أَحَدِ الأوجُهِ[177]،چوَلَا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَچ[178] (النِّساء:22)، وَمِنهُ قَولُ الشَّاعرِ[179]:

فَتًى كَمُلَتْ أَخلَاقُهُ غَيرَ أَنَّهُ جَوَادٌ فَمَا يُبقِي مِنَ المَالِ بَاقِيَا

وَمِن أَمثلةِ ابنِ مالكٍ: "إِنَّ لِفُلانٍ مَالًا إِلَّا أَنَّهُ شَقِيٌّ"[180]، وبهذا تَعْلَمُ أَنَّ مَا دَلَّ عَلَيهِ كلامُ غيرِ واحدٍ مِنْ أَنَّ الاستثناءَ وَلُو مُنفصلًا لابدَّ فِيهِ من مُخالفةِ مَا بَعْدَ الأَداةِ لِمَا قَبْلَهَا، لَيسَ المرادُ بِهِ خصوصَ المخالفةِ فِي الحُكْمِ الَّذِي قَبْلَ الأَداةِ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ، بَلِ المرادُ بِهِ مُطلقُ المخالفةِ الصَّادقِ بالمخالفةِ[181] فِيمَا قَبْلَ الأَداةِ، كَمَا فِي النَّوعِ الأَوَّلِ[182]، وَبِالمخالفةِ فِي غَيرِهِ كَمَا فِي النَّوعِ الثَّانِي[183].

التَّنبِيهُ الثَّانِي: المستثنى المنفصِلُ يَكُونُ مُفردًا وَهُوَ ظاهِرٌ، وَيَكُونُ جُملةً، وَجَعَلَ مِنهُ ابنُ خروفٍ: چإِلَّا مَن [6/أ] تَوَلَّى وَكَفَرَچ (الغاشية:23)، عَلَى أَنَّ (مَنْ): مُبتدأٌ، وَمَا بَعْدَ الفَاءِ خبرُه[184]، وَتَكُونُ الجملةُ – حَينئِذٍ – فِي محلِّ نصبٍ، كَمَا فِي (المغني)[185] و(شرحَيْ التَّسهيل) للمُراديِّ[186] والدَّماميِنيِّ[187]، وَمِنهُ مَا نَقَلَ سِيبويه عَنِ العَرَبِ: "وَاللهِ لأَفعَلَنَّ كَذَا وكَذَا إِلَّا حِلُّ ذَلِكَ أَنْ أَفعلَ كَذَا وكَذَا"[188]. انتهى. فَ(حِلُّ): مُبتدأٌ، وَ(أَنْ أَفعَلَ): خبرُهُ، وَالاستثناءُ مُنقطِعٌ، أَيْ: لَكِنْ كَفَّارةُ ذَلِكَ القَسَمِ إِنْ حَنَثْتَ فِيهِ أَنْ أَفعَلَ فِيهِ كَذَا وكَذَا. وَزَعَمَ بَعْضُ النَّحويِّينَ أَنَّه لا يكونُ إِلَّا جُملةً، وتُؤَوَّلُ مَا جَاءَ مُفردًا، وَهُوَ مَردودٌ[189].

وَيَتَفَرَّعُ عَلَى صِحَّةِ حلولِ الجملةِ مَحلَّ المستثنى المنقطعِ صِحَّةُ كَسْرِ همزةِ (إِنَّ) الوَاقِعَةِ مَوقعَهُ، وَلَم أَرَ مَنْ حَقَّقَ حُكْمَ الهمزةِ بَعْدَ (إِلَّا)، فعَنَّ لِي أَنْ أُحَصِّلَ مَا لَدَيَّ مِنْ ذَلِكَ وَإِنْ كَانَ خارجًا عَنِ الغَرضِ؛ لأَنِّي رَأَيتُ بَعْضَ النَّاسِ غَلِطُوا فِيهِ، **فَأَقُولُ:** الاستثناءُ ينقسمُ إلى مُتَّصلٍ مُفرَّغٍ وتامٍّ، وإلى مُنفصلٍ، فالمفرَّغُ حُكْمُ همزةِ (إِنَّ) بعدَ (إِلَّا) فيه حكمُها عِنْدَ عدمِ (إِلَّا)،

فيجبُ فتحُها في نحوِ: چوَمَا مَنَعَهُمْ أَنْ تُقبَلَ مِنْهُمْ نَفَقَاتُهُمْ إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا [6/ب] بِاللهِچ[190](التَّوبة:٥٤)؛ لأنَّهُ في محلِّ رفعٍ على الفاعليَّةِ[191]، ومنه: "مَا أَعجَبَنِي مِنهُ إِلَّا أَنَّهُ يَقرَأُ القُرآنَ"، خلافًا لما في (التَّصريحِ)[192]، ويجبُ كسرُها في نحوِ: "مَا قَلتُ إِلَّا إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ"؛ لأنَّها محكيَّةٌ، ونحو: چإِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَچ(الفرقان:٢٠)؛ لأنَّها في محلِّ حالٍ[193]، ويجوزُ الأَمرَانِ في نحوِ: "مَا حَلَفْتُ إِلَّا أَنَّ زَيدًا قَائِمٌ"[194]، و"مَا خَيرُ القَولِ إِلَّا إِنِّي أَحمدُ اللهَ"[195].

والمتَّصِلُ التَّامُّ يجبُ فتحُها فيه إِنْ لم تكنْ بدلًا، نحو: "أَعجَبَتنِي أَحوَالُهُ إِلَّا أَنَّهُ فِيهِ حِدَّةٌ"، أو كانت بدلًا والعاملُ غيرُ قولٍ، نحو: "مَا أَعجَبَنِي مِنهُ شَيءٌ إِلَّا أَنَّهُ يَقرَأُ القُرآنَ"، ويجبُ كسرُها إِنْ كَانَ قولًا، نحو: "مَا قُلتُ شَيئًا إِلَّا إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ".

والمنفصلُ يَصِحُّ فيه الأَمرَانِ؛ لصحَّةِ تقديرِ المفردِ، والجملةُ بَعْدَ الأَداةِ نحو: "الْمَرءُ مَجزِيٌّ بِعَمَلِهِ إِلَّا أَنَّ عَفْوَ اللهِ وَاسِعٌ"، يَصِحُّ الكَسرُ؛ إذ المعنى: لكن عفوُ اللهِ واسعٌ، والفتحُ[196] لصحَّةِ حلولِ المفردِ محلَّها، أَيْ: إِلَّا سعةُ عفوِ اللهِ، كما قَالَ تَعَالى: چإِلَّا رَحْمَةً مِنَّا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍچ(يس:44)، في بعضِ الأعاريبِ[197]، واللهُ [7/أ] –تَعَالى – أَعلَمُ.

فحافظْ على ما سمعتَ هُنا من ضابطِ المتَّصلِ والمنفصلِ واعرفْ قدرَهُ؛ فإِنَّ كثيرًا من النَّاس لا يُحقِّقونها هذا التَّحقيقَ، واللهُ – سبحانَه وتعالى – ولي التَّوفيق.

وَأَمَّا المُقَدِّمَةُ الثَّانِيَةُ[198]: فهي أَنَّ الكُليَّ حَسبَمَا تَقَدَّمَ شَاعَ في عِلْمِ[199] المنطقِ شيوعًا لا يحتاجُ معه إلى استظهارٍ، هو المفهومُ الَّذي لا يمنعُ مجرَّد تَصوُّرِه من صدقِهِ على مُتعدِّدٍ، ولا يُشترطُ [إمكان][200] وجودِ شيءٍ من أَفرادِه خارجًا، فضلًا عن وجودِها وعن تعدُّدِها، فيصدقُ بما أَفرادُه مُستحيلةٌ، كَالشَّريكِ وجمعِ الضِّدَّيْنِ، وبما أَفرادُهُ معدومةٌ ممكنةٌ، كَالعنقاءِ إِنْ صَحَّ أَنَّها لم تُوجدْ، وبما وُجِدَ منه فردٌ واحدٌ واستحَالَ غيره. ومن هذا القسمِ (الإِله) حسبما أَوضحه السَّعدُ في (المطوَّلِ)[201]، وابنُ عرفةَ في (التَّفسيرِ)[202]، وغيرُهما كَالسَّنوسيِّ، وبما وجد منه فردٌ واحدٌ ولم يستحلَّ غيرُه كَالشَّمسِ، وبما وُجِدَت منه أَفرادٌ كَالإِنسانِ والحركةِ.

والحاصلُ –كما في (حاشيةِ السَّيِّدِ [7/ب] على القطب)– أَنَّ المعتبرَ في الكُليَّةِ، وكذا في الجُزئيَّةِ حالُ المفهوماتِ في العقلِ، لا حالُ المفهوماتِ في أَنفسِها، فما لا يمنعُ نفسُ حصولِه في العقلِ من فرضِ صدقِه على مُتعدِّدٍ كُلِّيٌّ، وإِنْ كان في نفسِه لا يقبلُ التَّعدُّدَ خارجًا؛ لقيامِ البُرهانِ على ذلك، ثُمَّ إِنَّ كُلَّ فردٍ من أَفرادِ الكُلِّيِّ الَّذي لا يمنعُ نفسُ تصوُّرِه من صدقِه عليها، هو بعضٌ من جميعِ تلك الأَفرادِ بالضَّرورةِ، فمتى حُكِمَ على جميعِ الأَفرادِ إِيجابًا أَو سلبًا، أَو نُسِبَ إلى جميعِ تلك الأَفرادِ أَمرٌ، ثُمَّ أُخرِجَ من تلك الأَفرادِ بعضُها بأَداةِ الاستثناءِ، فهو مُتَّصِلٌ؛ لتحقُّقِ البعضيَّةِ له والإِخراجِ اللَّذين هما ضابطُ الاتِّصالِ على ما سَلَفَ إِيضاحُهُ، ولا فَرْقَ في ذلك بين كونِ الأَفرادِ موجودةً، وبين كونِها معدومةً، أَو بعضِها موجودًا، وبعضِها معدومًا[203].

وإِذا [قد][204] تمهَّدتِ الْمُقدِّمتَانِ فنقولُ: الاستثناءُ في قولِنا: (لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ) مُتَّصِلٌ قطعًا[205]، وبقيَّةُ الاحتمالاتِ الَّتي [بقيت][206] فِي السُّؤالِ باطلةٌ قطعًا، أَمَّا بيانُ اتِّصالِه فلأَنَّ البعضيَّةَ والإِخراجَ [8/أ] اللَّذين بهما يتحقَّقُ الاتِّصالُ مُتحقِّقانِ، دليلُ البعضيَّةِ أَنَّ (إِله) في الكلمةِ المشرَّفةِ كُلِّيٌّ حسبما مرَّ؛ ولذلك صحَّ دخولُ (لا) النَّافيةِ للجنسِ عليه، ومعناهُ فيها: المعبودُ بحقٍّ، كما في (المطوَّل)[207]؛ لغلبةِ استعمالِهِ في المعبودِ بحقٍّ، كما ذكره السَّعدُ في (حاشيةِ الكشَّافِ)[208]، وإِنْ كان أَصلُ وضعِه لمطلقِ المعبودِ على ما في (القاموسِ)[209] وغيرِه[210]، ولا يخفى أَنَّ المعبودَ بحقٍّ مفهومٌ كُلِّيٌّ[211]، وأَنَّ اللهَ فردٌ[212] عَلَمٌ على الفردِ الحقِّ الَّذي انحصَرَ فيه ذلك الكُلِّيُّ خارجًا، وقام البُرهانُ على استحالةِ ما سواهُ من أَفرادِ ذلك الكُلِّيِّ، ومن الضَّروريِّ أَنَّ الفَرْدَ الواحدَ بعضٌ من جمُلةِ الأَفرادِ.

ودليلُ الإِخراجِ أَنَّ الأَداةَ موضوعةٌ لذلك، كَمَا صَرَّحَ به الأَئمَّةُ[213]، وَأَنَّه لو لم يخرجْ من الأَفرادِ الَّتي نفى وجودَها على سبيلِ الاستغراقِ مَعَ شمولِ اللَّفظِ له، لكَانَ مَنفيًّا فِي جُملةِ الأَفرادِ، ولكانت الكلمةُ المشرَّفةُ تعطيلًا، لا توحيدًا، واللَّازمُ باطلٌ بلا شُبهةٍ [8/ب]، وكفى في كونِهِ مُتَّصلًا تصريحُ أَئمَّةِ العربيَّةِ بذلك، واختيارُ كثيرٍ منهم الرَّفع، وتصريحُهم بأَنَّ المستثنى إِذا رُفِعَ فهو بدلُ بعضٍ من كُلٍّ عندَ البَصريِّين[214].

وأَمَّا بُطلانُ كونِه مُنقطعًا فَلِمَا عَلِمْتَ من أَنَّ الاتِّصالَ[215] والانفصالَ على طَرَفَيْ نقيضٍ، متى صَحَّ أَحدُهُما بَطَلَ الآخرُ، وقد صَحَّ الاتِّصالُ فبَطَلَ الانفصالُ، قال العَارفُ باللهِ سيِّدي عبدالرَّحمن الفاسيُّ[216] في (الفَرائدِ السُّنيَّةِ) عند قولِ الإمامِ السَّنوسيِّ: "فالمنفيُّ كُلُّ فردٍ من أَفرادِ (الإله) غيرُ مولانا ...إلخ"[217] ما نصُّه: "يُشيرُ إلى أَنَّ الذَّاكرَ لهذهِ الكَلمةِ[218] لم يقصدْ قَطُّ استغراقَ النَّفي حتَّى يلزمَهُ الكفرُ، بَل بنى كلامَه على نفيِ إلاهيَّةِ غَيرِ اللهِ، وقصرِ الأُلوهيَّةِ عَلَى اللهِ، وبذلك يتحقَّقُ كونُ الاستثناءِ في الكلمةِ المشرَّفةِ مُتَّصلًا، وما يُحكى عن ابنِ حزمٍ من الانقطاعِ بناءً على أَنَّهُ لا جنسَ له – تَعَالى – حتَّى يكونَ مُتَّصلًا، قولُ مَنْ لم يتصوَّرْ حقيقةَ الكُلِّيِّ، فإنَّ (الإله) كُلِّيٌّ، ومُجرَّدُ إدراكِ معنى الكُلِّيِّ [9/أ] لا يمنعُ من الشِّركةِ؛ ولذا لم يُغنِ دليلُ وجودِ (الإله) على دليلِ وحدانيتِه"[219]. انتهى.

وَأَقُولُ: يُقال لمن زعم أَنَّهُ مُنفصلٌ: ما معنى (الإله) الَّذي نفيتَ أَفرادَه على سبيلِ الاستغراقِ؟ ألمعبودُ بحقٍّ، أم المعبودُ بباطلٍ، أم مُطلقُ المعبودِ الشَّاملِ لهما؟ **فَإِنْ قَالَ الأَوَّلَ** لزمه الكفرُ والعياذُ باللهِ؛ لزعمه أَنَّ اللهَ –تَعَالى وَتَقَدَّسَ– لَا يَصدُقُ عَلَيهِ أَنَّهُ مَعبودٌ بِحقٍّ، وَإِذَا لَمْ يَصدُقْ عَلَيهِ ذَلِكَ صَدَقَ عَلَيْهِ نَقِيضُهُ ضَرُورَةً؛ لاستحالةِ ارتفَاعِ النَّقيضَيْنِ، فَيَكُونُ مَدلُولُ الكَلِمةِ عَلَى هَذَا التَّقدِيرِ الفَاسِدِ: نَفْيَ كُلِّ فَردٍ مِنْ أَفرَادِ المعبُودِ بِحقٍّ دُوْنَ إِخرَاجِ شَيْءٍ مِنهَا أَصْلًا، وَإِثبَاتُ فَرْدٍ وَاحِدٍ لَا يَصدُقُ عَلَيهِ ذَلِكَ العنوانُ، أَعنِي مَفهومَ المعبُودِ بِحقٍّ؛ لأَنَّ ذَلِكَ قَضيَّةُ [جَعْلِ][220] الاستثناءِ مُنقطعًا، وَتَذكُرُ مَا مَرَّ عَنِ الأُصوليِّيْنَ مِنْ كَونِ الاستثناءِ المنقطِعِ لَيسَ فِيهِ تَخصيصٌ[221]، بَلْ مَا قَبْلَ الأَدَاةِ فِيهِ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ بِلَا خِلَافٍ، وَالخلافُ الَّذي حَكَاهُ فِيهِ صَاحِبُ (الجمع) لَيسَ فِي [9/ب] التَّخصيصِ بِهِ، بَل فِي كَونِ الأَداةِ فِيهِ حَقيقةً أَو مَجازًا، وَإِنَّما نبَّهتُ عَلَيهِ؛ لأَنِّي رَأَيتُ بَعضَ النَّاسِ[222] غَلِطَ فِيهِ.

وَإِنْ قَالَ الثَّانِي[223]: **لَزِمَهُ أَمرَانِ:** الكَذِبُ في الأَخبارِ؛ لكثرةِ المعبوداتِ بالباطلِ، وخلوُّ الكلمةِ من التَّوحيدِ الَّذي هو المقصودُ منها؛ لصدقِها على ذلك الزَّعمِ بتعدُّدِ المعبودِ بحقٍّ؛ إذ إِنَّما نُفِيَ بما عليه المعبودات بباطلٍ، ومعنى الكلمةِ عندَ جميعِ المسلمين بل والكافرين قصرُ الأُلوهيَّةِ على اللهِ، أَيْ: إثباتُها للهِ – تعالى – ونفيُها عن كُلِّ ما سواهُ.

وَإِنْ قَالَ الثَّالِثَ[224]: لَزِمَهُ الكفرُ والكَذِبُ اللَّازمَانِ في الوجهَيْنِ قبلَه، وتقريرُ اللُّزومِ بيِّنٌ ممَّا مَرَّ فيهما، هذا إِنْ قُدِّرَ الخبرُ بِـ(موجودٍ) أو (فِي الوجودِ)، فَإِنْ قَدَّرَهُ بِـ(المعبودِ بحقٍّ) لَزِمَه الكفرُ دُونَ الكَذِبِ بنفيِ المعبوداتِ بالباطلِ، وَإِنْ قَالَ المرادُ بِـ(الإله): (المعبودُ بالحقِّ): وهو صادقٌ على اللهِ – تعالى – والأَفرادِ الذِّهنيَّة؛ لكنَّها غيرُ مُشاركةٍ له في وصفِ الوجودِ، فلم يكنْ بعضُها بهذا الاعتبارِ، فكان الاستثناءُ مُنقطعًا، وَإِنْ وُجِدَ فيه الإخراجُ من مُتعدِّدٍ، قلنا: هذا [10/أ] مفادُ جَعْلِ الاستثناءِ في الكلمةِ المشرَّفةِ[225] مُتَّصلًا، فتسميتُهُ مُنفصلًا جهلٌ بمعناه، ولو كان مُجرَّدُ ما ذُكِرَ من المغايرةِ يُوجبُ كونَ الاستثناءِ مُنفصلًا؛ للزمِ أَنْ لا يتحقَّقَ اتِّصالٌ أَصلًا؛ لوجوبِ مُغايرةِ المستثنى المتَّصلِ للمُستثنى منه في الحُكمِ.

وأَمَّا بُطلانُ كونِه مُتَّصلًا مُنفصلًا فَلِمَا تقدَّمَ من أَنَّهما لا يجتمعَانِ؛ لملزوميَّةِ اجتماعِهما لاجتماعِ النَّقيضَيْنِ المعلومِ بطلانه بالضَّرورةِ.

وَبَعْدَ تحقُّقِك معنى المنفصلِ على ما مرَّ هُنَا تقطعُ بأَنَّهُ ليس هُنَا اعتبارٌ يُسوِّغُ الانفصالَ بوجهٍ.

وأَمَّا بُطلانُ كونِهِ لَا مُتَّصلًا وَلَا مُنفصلًا فَلِمَا تَقَدَّمَ من تَحقيقِ اتِّصالِهِ، ولما سَبَقَ من أَنَّ بينهما تقابلَ الشَّيءِ والمساويَ لنقيضِه، فلا يجتمعَانِ، ولا يرتفعَانِ، ثُمَّ يُقالُ للقابلِ بالواسطةِ: ما حُكْمُ هذا المستثنى الَّذي زدته على ما عندَ النَّاسِ؟ وبماذا تُعربه[226]؟ فإنَّ النَّحويِّين إِنَّما قسَّموا المستثنى إلى قسمَيْنِ، وبيَّنوا حُكمَ كُلٍّ منهما، ولم يتعرَّضُوا للواسطةِ، أَفتراهُم كُلَّهم عنها غافلين؟ كلا، بل حَكَمُوا أَنْ لا واسطةَ، إذ ردُّوا القسمةَ إلى القسمَيْنِ بينَ النَّفي والإثباتِ، ويرحمُ اللهُ الشَّيخَ يس[227] إذ قال في (حواشي شرح الصُّغرى): "وَأَمَّا مَا نُقِلَ [10/ب] عن بعضِهم من أَنَّ الاستثناءَ فِي الكلمةِ المشرَّفةِ لا يتَّصفُ بالاتِّصالِ والانقطاعِ فَأَمرٌ عَجَبٌ"[228]، ثُمَّ قَالَ بَعدَ عَقِبِ مَا نَقَلَ بحثًا للوانوغِي[229] في المسألةِ[230] ما نصُّه: "واقتَضَى كلامُ الوَانوغِي أَنَّ الاستثناءَ فِي الكلمةِ الشَّريفةِ لا يخلو عن أَحَدِ الوَجهَيْنِ من الاتِّصالِ أو الانقطاعِ، وهو كذلك، وهو محصورٌ فيهما بطريقِ القسمةِ العقليَّةِ، وكلامُ النُّحاةِ صريحٌ في أَنَّه مُتَّصلٌ، ومُثِّلَ كثيرٌ بها إذا تعذَّر الإتباعُ اللَّفظِيُّ، ولا وجهَ للقولِ

بأَنَّه لا يتَّصفُ بهما، فإنْ كانَ لتوهُّمِ أَنَّهُ لا يُقالُ المستثنى بعضٌ من المستثنى منه، فقد صرَّحُوا قاطبةً بتجويزِ البدليَّةِ، وأنَّهُ بدلُ بعضٍ، والمرادُ أَنَّه بعضٌ من مفهومِ المستثنى منه، ولو نُظِرَ لمثلِ هذا لَمُنِعَ إطلاقُ لفظِ المستثنى[231]؛ لأَنَّ معناهُ الإخراجُ، وهو فرعُ تصوُّرِ الدُّخولِ، فاعرف الحقَّ، ولا تصغِ لكُلِّ ما يُقال سيما إذا [ما][232] خالفَ المعقول والمنقول"[233]. انتهى. وفي قوله: "صرَّحوا قاطبةً ...إلخ"[234]، ما لا حاجةَ لنا إلى بيانه.

وَأَمَّا بُطلانُ احتمالاتِهِ[235] الأربعةِ[236] فمعلومٌ من بُطلانِ ثلاثةٍ منها وتَعَيُّن الواحد[237]، وجَعْلُ الكلامِ الصَّحيحِ مُحتملًا لوجهٍ باطلٍ باطلٌ، فكيف يجعلُه [11/أ] مُحتملًا لأَوجُهٍ باطلةٍ! فَإِنْ **قُلتَ:** ما ذكرتَ مِن تحتُّمِ الاتِّصالِ في الكلمةِ المشرَّفةِ أَهُوَ لازمٌ عندَ جعلِ الكلامِ تامًّا، كما هو عندَ الجمهورِ، وعندَ من جعله مُفرَّغًا بِأَنْ تكونَ الجلالةُ خبرًا عن (الإله)، كما ارتضاه ناظرُ الجيش[238]؟ أو بِأَنْ تكون مُبتدأً قُدِّمَ خبرُهُ فركِّب مع (لا)، كما قاله الزَّمخشريُّ[239]؟ أَو بِأَنْ تكونَ الجلالةُ نائبَ فاعل (إله)؛ لأَنَّهُ بمعنى (معبود) سادَّة مسدَّ خبر (لا)، كما نقله النَّاظر[240]، ورجَّحه شيخُ بعضِ شيوخِنا العلَّامة الكوراني[241]، ودفع ما أورد عليه المختصُّ بالوجهِ الأَوَّلِ[242]، فيكونُ عندَ الثَّانِي واسطةً[243]. **قُلتُ:** هو لازمٌ على كِلَيْهِمَا، كما صَرَّحَ به النُّحاةُ وغيرُهم من [أَنَّ][244] المستثنى منه في التَّفريغِ مُقدَّرٌ عامٌّ شاملٌ للمُستثنى وغيرِه، والمستثنى مُخرَجٌ منه بتحقُّقِ البعضيَّةِ، والإخراجُ دائمًا في المفرَّغ؛ ولذا أَدرَجَ ابنُ الحاجبِ المفرَّغَ في تعريفِ المتَّصلِ بقولِهِ: "أَوْ مُقَدَّرٌ عَلَى أَظهَرِ محامِلِهِ"[245]، وقد سلف الإيماء إليه[246]، فلا فَرقَ بَيْنَ التَّفريغِ على التَّفريغِ وعلى التَّمامِ.

فَإِنْ قُلتَ: إذا كان المستثنى منه في التَّفريغِ مُقدَّرًا فما الفرقُ بينه [11/ب] وبين التَّمامِ في الكلمةِ على ما اختاره أبو حيَّانَ وبعضُ تلامذتِهِ[247] من كونِ الإبدالِ من ضميرِ الخبرِ المحذوفِ معه[248]، إذ المستثنى منه مُقدَّرٌ في كِلَيْهِمَا؟ **قُلتُ:** التَّقديرُ في التَّفريغِ إنَّما هو لجانبِ المعنى، لا لجانبِ الصِّناعةِ، فنحوُ: چوَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا العَالِمُونَچ(العنكبوت: ٤٣)، كلامٌ تامٌّ صناعةً مُشتملٌ على طَرَفَيْ الإسنادِ؛ وَلذا يُعرَبُ ما بَعْدَ الأَداةِ فاعلًا، لا بدلًا منه، وَأَصلُ التَّركيبِ: (يَعقِلُهَا العَالِمُونَ)، فجيءَ بالنَّفيِ وَالإثباتِ لإفادةِ القَصْرِ، ذَكَرَ معناهُ سيبويهِ وغيرُه[249]، بخلافِ قولِك: (نَعَمْ، إِلَّا زيدًا)، جوابٌ لقائلٍ: (أَقَامَ القَومُ؟)، أَو (أَمَا قَامَ القَومُ؟)، وَلَكَ الإبدالُ فِي جوابِ الثَّانِي؛ لأَنَّ (نَعَمْ) لا تبطل النَّفْيَ، بخلافِ (بلى). **فَإِنْ قُلتَ:** يلزمُ البَدَلَ من المحذوفِ، وهو من المحذورِ، وقد اعتَرَضَ بعضُهُم بذلك ما اختاره أبو حيَّانَ[250]، **قُلتُ:** إِنْ عُلِمَ أَنَّهُ من المحذورِ فَرُبَّ شيءٍ يجوزُ تبعًا ولا يجوزُ استقلالًا[251]، والمبدلُ منه الْمُتحدَّثُ فيه حُذِفَ مع عاملِهِ، لا وحدَهُ، فهو كالفاعلِ ونائبِهِ لا يحذفَانِ وحدَهُمَا على المرتضى[252]، ويُحذفَانِ مع عامِلَيْهِمَا بالاتفاقِ[253]، ففي الكلمةِ المشرَّفةِ، حُذِفَ المبدلُ منه مع رافعِهِ، ولابُدَّ من تقديرِ الخبرِ عِندَ الجمهورِ صناعةً؛ لأَنَّ الجُزأَيْنِ بعدَ (لا) العاملةِ يجبُ أَنْ يكونَا نكرتَيْنِ، فلا يَصلُحُ ما بَعْدَ (إِلَّا) للخبريَّةِ وَلَا الابتدائيَّةِ [12/أ] كما مرَّ، ولأَنَّ (لا) لم يَثبُتْ تركيبُها مع الخبرِ؛ فتعيَّنَ التَّقديرُ للخبرِ صناعةً، كما تعيَّنَ فِي قولِهِ[254]:

هَلْ هُوَ إِلَّا الذِّئبَ لَاقَى ذِيبًا كِلَاهُمَا يَطمَعُ أَنْ يُصِيبَا

بنصبِ (الذِّئبَ)، وكما تعيَّنَ تقديرُ المبتدأ في قولِهِ[255]:

يُطَالِبُنَي عَمْرٌو ثَمَانِينَ نَاقَةً وَمَا لِيَ يَا عَفرَاءُ إِلَّا ثَمَانِيَا

وكما تعيَّنَ التَّقديرُ للمفعولِ المقيَّدِ بالحرفِ في قولِهِ[256]:

نَجَا سَالِمٌ وَالنَّفسُ مِنهُ بِشُدقِهِ فَلَمْ يَنجُ إِلَّا جَفْنَ سَيفٍ وَمِئزَرَا

أَيْ: لم ينجُ شيءٌ إِلَّا غِمدَ سَيفٍ، وليس مُفرَّغًا وإِلَّا قَالَ (بِجفنِ سَيفٍ). على أَنَّهُ ذَكَرَ فِي (المغني) من أَمثلةِ حذفِ الْمُبدَلِ منه قولَهُ تعالى: چوَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلسِنَتُكُمُ الكَذِبَچ(النَّحل:١١٦)، عِندَ من أَعرَبَ (الكَذِبَ) بدلًا من مفعولِ (تَصِفُ) العائدِ المحذوفِ[257]، وذكرَهُ –أَيضًا– أبو البقاءِ من جُملةِ الأَعاريبِ[258].

وبهذا تَعْلَمُ أَنَّ تعريفَ التَّامِّ بِأَنْ يكونَ المستثنى منه مذكورًا غيرَ مُنعكسٍ، وتعريف المفرَّغِ بنقيضِ ذلك غيرُ مُطَّرِدٍ، فَتَفَطَّنْ له.

وممَّا يُقطَعُ به أَنَّ الاستثناءَ في الكلمةِ [المشرَّفة][259] غيرُ مُنقطعٍ، ويلزمُ منه أَنَّه مُتَّصِلٌ إجماعُ القرَّاءِ في المتواترِ والشَّاذِّ على التزامِ الرَّفعِ في نحوِ: چفَاعلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ چ (مُحمَّد:١٩)، ونحو: چفَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ چ(الأنعام:١٧)، چلَا إِلَهَ [12/ب] إِلَّا أَنتَ سُبحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ چ[260] (الأنبياء:٨٧)، چشَهِدَ اللهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ چ(آل عمران:١٨)، وفي الحديثِ: (لَا شَافِيَ إِلَّا أَنتَ، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ)[261]، ومن كلامِهِم: "لَا سَيفَ إِلَّا ذُو الفِقَارِ، وَلَا فَتَى إِلَّا عَلِيٌّ"[262]، وَأَمثالُ هذِهِ التَّراكيبِ لا تُحصى، ولم تردْ إِلَّا بالرَّفعِ، ولا يصحُّ الإجماعُ على الرَّفعِ في المنفصلِ؛ لأَنَّهُ – أعني الرَّفعَ– ممنوعٌ في اللُّغةِ الحجازيَّةِ، مرجوحٌ في التَّميميَّةِ تارةً، وممنوعٌ فيها أُخرى[263]، فكيف يُتصوَّرُ الإجماعُ عليه!

وَالحَاصِلُ: أَنَّ الانفصالَ في الكلمةِ المشرَّفةِ ممنوعٌ بالنَّظرِ إلى المعنى المرادِ منها، وهو التَّوحيدُ بإجماعٍ حكاهُ غيرُ واحدٍ، وبالنَّظرِ إلى عِلْمِ النَّحوِ، وإلى عِلْمِ الأُصولِ، كما دلَّ عليه كلامُهم في المخصَّصاتِ، وإلى عِلْمِ البَيَانِ كما دلَّ عليه كلامُهم في القَصْرِ[264]، وإلى عِلْمِ[265] القراءاتِ كما علمتَ آنفًا.

وقد وقفتُ بَعْدَ كتبِي مَا مَرَّ على كلامِ الشَّيخِ اليوسي[266] في (مناهجِ الخلاصِ)، وَذَكَرَ فيه أَنَّ الاستثناءَ في الكلمةِ مُتَّصِلٌ على كُلِّ تقديرٍ من التَّقاديرِ الممكنةِ فيها[267]، وَذَكَرَ الشَّيخُ إبراهيمُ[268] في (إنباهِ الألباه) جميعَ ما قِيلَ فِي إعرابِها[269]، وَحَكَمَ بوجوبِ الرَّفعِ فيها وإبطالِ النَّصبِ، فكيف يصحُّ الانفصالُ مَعَ هذا!

فَإِنْ قُلتَ: بَقِيَ نوعٌ من الاستثناءِ لم تذكرْهُ ولا أنا من أَنْ يدَّعيَ مُدَّعٍ أَنَّهُ واسطةٌ، فما رأيكَ فيه؟ وهو المركَّبُ من شيئَيْنِ مثلًا، [13/أ] أحدُهُما: بعضٌ من المستثنى منه، والآخرُ خارجٌ عنه، كقولِكَ: (جَاءَ النَّاسُ إِلَّا اثنَيْنِ رَجُلًا وَفَرَسًا)، **قُلتُ:** هو من المنقطعِ قطعًا؛ لأَنَّ المركَّبَ من البعضِ وغيرِه ليس ببعضٍ ضرورةً، فيدخلُ في تعريفِ المنفصلِ ونظيرِه، بل هو عينُهُ ما في (شرحِ المقاصدِ) للسعدِ[270] – رحمه اللهُ تعالى[271] – أَنَّ المركَّبَ من الدَّاخلِ والخارجِ ليس بداخلٍ[272]، وإنَّما لم أَذكُرْ هذا النَّوعَ؛ لأَنِّي لم أَقِفْ على مثلِهِ في استعمالِ العربِ، وَإِنَّما وقفتُ عليه في استعمالِ بعضِ المؤلِّفِيْنَ؛ وذلك لا يدُلُّ على جوازِه في اللُّغةِ، فَإِنْ ثَبَتَ جوازُه فيها فلا تَشُكَّ في انفصالِه، كَمَا أَفصَحَ به ما تَقَدَّمَ من القسطاسِ المستقيمِ، والضَّابطِ القويمِ[273]، واللهُ –سبحانَهُ وتَعَالى– بالحقيقاتِ عليمٌ[274]. انتهى [وكفى، والحمد لله وسلامٌ على عباده الَّذين اصطفى، ولا قوَّة ولا حول ولا قوَّة إِلَّا بالله العليِّ العظيم][275].

تقييدُ الشَّيخِ الإمامِ أبي العبَّاسِ سيِّدي أحمدَ الهلاليِّ رحمه الله تعالى، ونفعنا به وبعلومِه، آمين، والحمدُ للهِ ربِّ العالَمِيْنَ[276].

ثبت المصادر والمراجع:

1- ابن الحاجب، جمال الدِّين عثمان بن عمر، (1424هـ/2004م)، **شرح العضد على مختصر المنتهى الأصولي،** ومعه حاشية السَّعد والجرجاني، (تحقيق: مُحمَّد حسن مُحمَّد حسن إسماعيل)، (ط:1)، بيروت – لبنان، دار الكتب العلميَّة.

2- ابن الحاجب، جمال الدِّين عثمان بن عمر، (1418هـ/ 1997م)، **شرح المقدِّمة الكافية في علم الإعراب،** (تحقيق: د.جمال عبد العاطي مخيمر أحمد)، (ط:1)، مكة المكرمة–الرياض، مكتبة نزار مصطفى الباز.

3- ابن الحاجب، جمال الدِّين عثمان بن عمر، **الكافية في علم النَّحو والشَّافية في علمي التَّصريف والخطِّ،** (تحقيق: د.صالح عبدالعظيم الشَّاعر)، القاهرة، مكتبة الآداب.

4- ابن الدَّهان، سعيد بن المبارك، (1432هـ/ 2011م)، **الغرَّة في شرح اللمع،** (تحقيق: د.فريد بن عبدالعزيز الزَّامل)، (ط:1)، دار التَّدمريَّة.

5- ابن عصفور، عليّ بن مُؤمن، (1419هـ/ 1999م)، **شرح جمل الزَّجَّاجيّ (الشَّرح الكبير)**، (تحقيق: د.صاحب أبو جناح)، (ط:1)، عالم الكتب.

6- ابن عصفور، عليّ بن مُؤمن الإشبيلي، (1418هـ/1998م)، **المُقرّب ومعه مثل المُقرّب،** (تحقيق ودراسة: عادل أحمد عبدالموجود، وعليّ مُحمَّد معوَّض)، (ط:1)، بيروت–لبنان، دار الكتب العلميَّة.

7- ابن عطيَّة، عبدالحقّ بن عطية الأندلسيّ، (1423هـ/2002م)، **المحرّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، (تحقيق: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسَّيد عبد العال السَّيد إبراهيم)، (ط:1)، بيروت–لبنان، دار ابن حزم.

8- ابن العربي، مُحمَّد بن عبد الله أبو بكر، (1420هـ/1999م)، **المحصول في أصول الفقه،** (تحقيق: حسين علي البدري، وسعيد فودة)، (ط:1)، عمَّان، دار البيارق.

9- ابن عرفة، مُحمَّد مُحمَّد، (2008م)، **تفسير ابن عرفة،** (تحقيق: جلال الأسيوطي)، (ط:1)، بيروت–لبنان، دار الكتب العلميَّة.

10- ابن مالك، مُحمَّد بن عبدالله الطَّائيُّ، (1387هـ/ 1967م)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،** (تحقيق: مُحمَّد كامل بركات)، دار الكتاب العربي.

11- ابن مالك، مُحمَّد بن عبدالله الطَّائيُّ، (1422هـ/2001م)، **شرح التَّسهيل، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد،** (تحقيق: مُحمَّد عبدالقادر عطا، وطارق فتحي السيد)، (ط:1)، بيروت–لبنان، دار الكتب العلميَّة.

12- ابن مالك، مُحمَّد بن عبدالله الطَّائيُّ، (1403هـ/1983م)، **شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح،** (ط:3)، (تحقيق وتعليق: مُحمَّد فؤاد عبد الباقي)، عالم الكتب.

13- ابن مجاهد، **السَّبعة في القراءات،** (تحقيق: د.شوقي ضيف)، مصر، دار المعارف.

14- ابن منظور، مُحمَّد بن مكرم، (1414هـ/1994م)، **لسان العرب،** (ط:3)، بيروت، دار صادر.

15- ابن ميَّارة المالكيّ، محمَّد بن أحمد، (1429هـ/2008م)، **الدُّرُّ الثَّمين والمورد المعين،** (تحقيق: عبدالله المنشاويّ)، القاهرة، دار الحديث.

16- ابن هشام، عبدالله بن يوسف، (1423هـ/ 2002م)، **مُغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب،** (تحقيق وشرح: د.عبد اللطيف مُحمَّد الخطيب)، (ط:1)، الكويت، السِّلسلة التُّراثيَّة (21).

17- ابن يعيش، يعيش بن عليّ، (1434هـ/2013م)، **شرح المفصَّل للزَّمخشريِّ**، (تحقيق: د.إبراهيم مُحمَّد عبدالله)، (ط:1)، دار سعد الدِّين.

18- أبو جعفر النَّحاس، أحمد بن مُحمَّد بن إسماعيل، **إعراب القرآن**، (تحقيق: د.مُحمَّد مُحمَّد تامر، ود.مُحمَّد رضوان، والشَّيخ/ مُحمَّد عبد المنعم)، القاهرة، دار الحديث.

19- أبو حيَّان، مُحمَّد بن يوسف، (1418هـ/1998م)، **ارتشاف الضَّرَب من لسان العرب**، (تحقيق: د.رجب عثمان مُحمَّد)، (ط:1)، القاهرة، مكتبة الخانجي.

20- أبو حيَّان، مُحمَّد بن يوسف، (1431هـ/2010م)، **البحر المُحيط في التَّفسير**، (تحقيق: د.عبد الرزاق المهدي)، (ط:1)، دار إحياء التُّراث العربي.

21- أبو حيَّان، مُحمَّد بن يوسف، (1430هـ/2009م)، **التَّذييل والتَّكميل في شرح كتاب التَّسهيل**، (تحقيق: د.حسن هنداوي)، (ط:1)، الرياض، دار كنوز أشبيليا.

22- أبو حيَّان، مُحمَّد بن يوسف، (1416هـ/ 1995م)، **النَّهر المادّ من البحر المحيط**، (تحقيق: د.عمر الأسعد)، (ط:1)، بيروت، دار الجيل.

23- الأبياريُّ، عليّ بن إسماعيل، (1434هـ/2013م)، **التَّحقيق والبيان في شرح البُرهان في أصول الفقه**، (تحقيق: د.عليّ بن عبد الرحمن بسَّام الجزائري)، (ط:1)، الكويت، دار الضياء.

24- الأخضري، الصَّدر بن عبدالرحمن، (1420هـ/2000م)، **السُّلَّم في علم المنطق**، (تحقيق: عمر فاروق الطَّبَّاع)، (ط:1)، بيروت – لبنان، مكتبة المعارف.

25- الأدرنه وي، أحمد بن مُحمَّد، (1997م)، **طبقات المُفسِّرين**، (تحقيق: سليمان بن صالح الخزي)، (ط:1)، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم.

26- الأزهريُّ، خالد بن عبدالله، (1427هـ/2006م)، **التَّصريح بمضمون التَّوضيح في النَّحو**، (تحقيق: مُحمَّد باسل عيون السود)، (ط:2)، بيروت، دار الكتب العلميَّة.

27- البخاري، مُحمَّد بن إسماعيل، (1422هـ)، **صحيح البخاري**، (تحقيق: مُحمَّد زهير النَّاصر)، (ط:1)، دار طوق النَّجاة.

28- البغداديُّ، إسماعيل بن مُحمَّد أمين، (1951م)، **هديَّة العارفين، أسماء المؤلِّفين وآثار المصنِّفين**، إستانبول، طُبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهيَّة.

29- البغداديُّ، عبدالقادر بن عمر، (1420هـ/2000م)، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، (تحقيق وشرح: عبدالسَّلام هارون)، (ط:4)، القاهرة، مكتبة الخانجي.

30- التِّرغي، عبدالله المرابط، (1420هـ/1999م)، **فهارس علماء المغرب منذ النَّشأة إلى نهاية القرن الثَّاني عشر للهجرة**، (ط:1)، تطوان، منشورات كليَّة الآداب والعلوم الإنسانيَّة.

31- التَّفتازانيُّ، سعد الدِّين مسعود، **شرح التَّلويح على التَّوضيح**، مصر، مكتبة صبيح.

32- التَّفتازانيُّ، سعد الدِّين مسعود عمر، (1419هـ/1998م)، **شرح المقاصد**، (تحقيق: د.عبدالرحمن عميرة)، (ط:2)، بيروت– لبنان، عالم الكتب.

33- التَّفتازانيُّ، سعد الدِّين مسعود عمر، (1431هـ/ 2010م)، **مختصر السَّعد، شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم**، (تحقيق: د.عبدالحميد هنداوي)، صيدا–بيروت، المكتبة العصريَّة.

34- التَّفتازانيُّ، سعد الدِّين مسعود عمر، (1434هـ/ 2013م)، **المطوَّل شرح تلخيص مفتاح العلوم**، (ط:2)، بيروت– لبنان، دار الكتب العلميَّة.

35- جران العود، عامر بن الحارث، (2000م)، **ديوان جران العود النُّميريّ**، رواية أبي سعيد السُّكري، (ط:3)، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصريَّة.

36- الجرجانيُّ، عبدالقاهر، (1398هـ/1978م)، **دلائل الإعجاز**، (علَّق عليه: السَّيِّد مُحمَّد رشيد رضا)، بيروت–لبنان، دار المعرفة.

37- الجزريُّ، مُحمَّد بن مُحمَّد، (1418هـ/ 1998م)، **النَّشر في القراءات العشر**، (قدَّم له: الأستاذ/ علي مُحمَّد الضبَّاع)، (ط:1)، بيروت–لبنان، دار الكتب العلميَّة.

38- الجويني، عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، (1418هـ/1997م)، **البرهان في أصول الفقه**، (تحقيق: صلاح بن مُحمَّد بن عويضة)، (ط:1)، بيروت–لبنان، دار الكتب العلميَّة.

39- الحجوي، مُحمَّد بن الحسن بن العربي، (1416هـ/ 1995م)، **الفكر السَّامي في تاريخ الفقه الإسلامي**، (ط:1)، بيروت– لبنان، دار الكتب العلميَّة.

40- الحضيكي، مُحمَّد بن أحمد، (1427هـ/ 2006م)، **طبقات الحضيكي**، (تحقيق: أحمد بُومزكو)، (ط:1)، الدَّار البيضاء، مطبعة النَّجاح الجديدة.

41- الحمويُّ، ياقوت بن عبدالله، (2010م)، **معجم البلدان**، (ط:8)، بيروت، دار صادر.

42- الخبَّاز، أحمد بن الحسين، (1423هـ/ 2002م)، **توجيه اللُّمع شرح كتاب اللُّمع لابن جني**، (دراسة وتحقيق: د.فايز زكي مُحمَّد دياب)، (ط:1)، القاهرة، دار السَّلام.

43- الدَّماميني، مُحمَّد بن أبي بكر، (1428هـ/2007م)، **شرح الدَّماميني على مغني اللبيب**، (تعليق: أحمد عزّو عناية)، (ط:1)، بيروت– لبنان، مُؤسَّسة التَّاريخ العربي.

44- الرَّاعي النُّميري، عُبيد بن حصين، (1401هـ/ 1980م)، **ديوان الرَّاعي النُّميريّ**، (جمعه وحقَّقه: راينهرت فاييرت)، بيروت، دار النَّشر فرانتس.

45- رضي الدِّين، مُحمَّد بن الحسن الأستراباذيّ،(1419هـ/1998م)، **شرح كافية ابن الحاجب**، (تحقيق: د.إميل بديع يعقوب)، (ط:1)، بيروت–لبنان، دار الكتب العلميَّة.

46- الرَّمانيُّ، علي بن عيسى، (1418هـ/1998م)، **شرح كتاب سيبويه للرماني**، (رسالة علميَّة)، (تحقيق: د.سيف بن عبدالرحمن العريفي)، جامعة الإمام مُحمَّد بن سعود الإسلاميَّة.

47- الزُّبيديُّ، عبداللطيف بن أبي بكر، **ائتلاف النُّصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، (تحقيق: طارق الجنابي)، عمَّان، دار دجلة.

48- الزَّجَّاج، إبراهيم بن السَّري، (1424هـ/2004م)، **معاني القرآن وإعرابه**، (تحقيق: د.عبدالجليل عبده شلبي)، القاهرة، دار الحديث.

49- الزَّركليُّ، خير الدِّين بن محمود، (2002م)، **الأعلام، قاموس تراجم لأشهر الرِّجال والنِّساء من العرب والمستعربين والمستشرقين**، (ط:15)، بيروت، دار العلم للملايين.

50- الزَّمخشريُّ، محمود بن عمر، (1418هـ/ 1998)، **الكشَّاف عن حقائق غوامض التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل**، (تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي مُحمَّد معوَّض)، (ط:1)، الرِّياض، مكتبة العبيكان.

51- الزَّمخشريُّ، محمود بن عمر، (1993م)، **مسألة في كلمة الشَّهادة**، (تحقيق: د.مُحمَّد أحمد الدَّالي)، مجلة مجمع اللُّغة العربيَّة بدمشق، المجلد (68)، الجزء الأوَّل، ص77–94.

52- السُّبكيُّ، عبدالوهاب بن تقي الدِّين، (1424هـ/2003م)، **جمع الجوامع**، (تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم)، (ط:2)، بيروت– لبنان، دار الكتب العلميَّة.

53- السُّبكيُّ، عبدالوهاب بن تقي الدِّين، (1413هـ)، **طبقات الشَّافعيَّة الكُبرى**، (تحقيق: د.محمود الطَّناحي، ود.عبدالفتاح الحلو)، (ط:2)، هجر للطباعة والنَّشر والتَّوزيع.

54- السَّرخسيُّ، مُحمَّد بن أحمد بن أبي سهل، أصول السَّرخسي، بيروت، دار المعرفة.
55- السُّكريُّ، أبو سعيد الحسن بن الحسين، **شرح أشعار الهذليِّين**، (تحقيق: عبدالسَّتار أحمد فرَّاج)، مكتبة دار العروبة.
56- السَّمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (1406هـ/ 1986م)، **الدُّرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، (تحقيق: د.أحمد مُحمَّد الخرّاط)، (ط:1)، دمشق، دار القلم.
57- سيبويه، عمرو بن عثمان، **كتاب سيبويه**، (تحقيق: عبد السَّلام هارون)، (ط:1)، بيروت، دار الجيل.
58- السُّيوطيُّ، عبدالرَّحمن بن أبي بكر، (1425هـ/2004م)، **بُغية الوعاة في طبقات اللُّغويين والنُّحاة**، (تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا)، (ط:1)، بيروت–لبنان، دار الكتب العلميَّة.
59- السُّيوطيُّ، عبدالرَّحمن بن أبي بكر، (1427هـ/ 2006م)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (تحقيق: أحمد شمس الدِّين)، (ط:2)، بيروت، دار الكتب العلميَّة.
60- الشَّوكانيُّ، مُحمَّد بن علي، **البدر الطَّالع بمحاسن من بعد القرن السَّابع**، القاهرة، دار الكتاب الإسلاميّ.
61- الطَّبري، مُحمَّد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن المعروف بـ(تفسير الطبري)**، (تعليق: محمود شاكر)، (ط:1)، بيروت – لبنان، دار إحياء التراث العربي.
62- الطوفي، سليمان بن عبد القوي بن الكريم، (1407هـ/ 1987م)، **شرح مختصر الروضة**، (تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي)، (ط:1)، مُؤسَّسة الرِّسالة.
63- عروة بن حزام، (1416هـ/1995م)، **ديوان عروة بن حُزام**، (تحقيق: أنطوان محسن القوَّال)، (ط:1)، بيروت، دار الجيل.
64- العكبريُّ، أبو البقاء عبدالله بن الحسين، (1422هـ/2001م)، **التِّبيان في إعراب القرآن**، (تحقيق: سعد كريم الفقي)، (ط:1)، دار اليقين.
65- علوش، ي.س، وعبدالله الرّجراجي، (1421هـ/2001م)، **فهرس المخطوطات العربيَّة المحفوظة في الخزانة العامَّة بالرِّباط**، القسم الثَّاني (1921–1953م)، منشورات الخزانة العامَّة للكتب والوثائق.
66- العليمي، ياسين بن زين الدين، **حاشية الشَّيخ ياسين على التَّصريح**، (مخطوط)، جامعة الملك سعود، رقم: (5068).
67- العيني، محمود بن أحمد، (1426هـ/ 2005م)، **المقاصد النَّحويَّة** في شرح شواهد شروح الألفيَّة المشهور بـ(شرح الشَّواهد الكُبرى)، (تحقيق: مُحمَّد باسل عيون السُّود)، (ط:1)، بيروت – لبنان، منشورات مُحمَّد علي بيضون.
68- الفارسيُّ، الحسن بن عبدالغفَّار، (1403هـ/1983م)، **الحجَّة في علل القراءات السَّبع**، (تحقيق: علي النجدي ناصف، ود.عبدالحليم النَّجار، ود.عبدالفتاح شلبي)، (ومراجعة: مُحمَّد علي النَّجار)، (ط:2)، القاهرة، الهيئة المصريَّة العامَّة للكتاب.
69- الفارسيُّ، الحسن بن عبدالغفَّار، **المسائل المشكلة المعروفة بـ(البغداديات)**، (دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي)، بغداد، مطبعة العاني.
70- الفرَّاء، يحيى بن زياد، (1434هـ/2013م)، **معاني القرآن**، (تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومُحمَّد عليّ النَّجَّار)، (ط:4)، القاهرة، مطبعة دار الكتب والوثائق القوميَّة.
71- **فهرس المخطوطات العربيَّة المحفوظة في الخزانة العامَّة بالرِّباط**، القسم الثَّاني (1954–1957م)، الجزء الأوَّل (1973)، الرِّباط، مطبعة التُّومي.
72- الفيروزباديُّ، مُحمَّد بن يعقوب، (1420هـ/1999م)، **القاموس المحيط**، بيروت–لبنان، دار الكتب العلميَّة.

73- الفيلاليُّ، مُحمَّد صغيري، (1436هـ/215م)، **أبو العبَّاس أحمد بن عبدالعزيز الهلالي: العالم الزَّاهد**، (ط:1)، الرِّباط–المغرب، الرَّابطة المحمَّديَّة للعلماء.

74- القادريُّ، مُحمَّد بن الطَّيِّب، (1403هـ/1983م)، **التقاط الدُّرر ومُستفاد المواعظ والعِبَر من أخبار وأعيان المائة والحادية والثَّانية عشر**، (تحقيق: هاشم العلوي القاسمي)، (ط:1)، بيروت، منشورات دار الآفاق الجديدة.

75- القادريُّ، مُحمَّد بن الطَّيِّب، (1407هـ/1986م)، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثَّاني**، (تحقيق: مُحمَّد حجِّي، وأحمد التَّوفيق)، (ط:1)، الرِّباط، مكتبة الطَّالب.

76- القرافيُّ، شهاب الدِّين أحمد بن إدريس، (1402هـ/1982م)، **الاستغناء في أحكام الاستثناء**، (تحقيق: د.طه محسن)، بغداد، مطبعة الإرشاد.

77- القرافيُّ، شهاب الدِّين أحمد بن إدريس، (1424هـ/2004م)، **شرح تنقيح الفصول في اختصار المحصول في الأصول**، اعتناء مكتب البحوث والدِّراسات في دار الفكر.

78- القرافيُّ، شهاب الدِّين أحمد بن إدريس، (1420هـ/1999م)، **العقد المنظوم في الخصوص والعموم**، (دراسة وتحقيق: د.أحمد الختم عبد الله)، (ط:1)، مصر، دار الكتبي.

79- الكتاني، عبدالحي بن عبدالكبير، (1402هـ/1982م)، **فهرس الفهارس والأثبات، ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، (اعتناء: إحسان عبَّاس)، (ط:2)، بيروت، دار الغرب الإسلامي.

80- الكتاني، مُحمَّد بن جعفر بن إدريس، **سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أقبر من العلماء والصلحاء بفاس**، (تحقيق: د.الشَّريف مُحمَّد حمزة بن علي الكتاني)، الموسوعة الكتانية لتاريخ فاس (4).

81- كحالة، عمر بن رضا، **معجم المؤلِّفين**، بيروت، مكتبة المثنى.

82- الكورانيُّ، إبراهيم بن حسن، (1440هـ/2018م)، **إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلَّا الله**، (تحقيق: د.مُحمَّد بن عبدالرحمن المفدَّى)، (ط:1).

83- المبرِّد، مُحمَّد بن يزيد، **المقتضب**، (تحقيق: عبد الخالق عضيمة)، بيروت، عالم الكتب.

84- مبرز السّربون، مُحمَّد الأخضر، (1977م)، **الحياة الأدبيَّة في المغرب على عهد الدَّولة العلويَّة**، (ط:1)، الدَّار البيضاء، دار الرَّشاد الحديثة.

85- المحليّ، جلال الدِّين مُحمَّد بن أحمد، والسُّيوطيُّ، عبدالرَّحمن بن أبي بكر، **تفسير الجلالين**، (ط:1)، القاهرة، دار الحديث.

86- مُحمَّد البشير ظافر الأزهريُّ، (1324هـ)، **اليواقيت الثَّمينة في أعيان مذهب عالم المدينة**، طُبع بمطبعة الملاجئ العبَّاسيَّة التَّابعة لجمعيَّة العروة الوثقى.

87- مخلوف، مُحمَّد بن مُحمَّد بن عمر، (1424هـ/2003م)، **شجرة النُّور الزَّكية في طبقات المالكيَّة**، (علَّق عليه: عبدالمجيد خيالي)، (ط:1)، بيروت–لبنان، دار الكتب العلميَّة.

88- المرابط، مُحمَّد بن أبي بكر الدِّلائيُّ، (1439هـ/1440هـ)، **نتائج التَّحصيل في شرح التَّسهيل**، (من بداية باب الأحرف النَّاصبة الاسم إلى نهاية باب المستثنى)، (تحقيق: د.إبراهيم بن علي التَّميمي)، (رسالة علميَّة)، جامعة الإمام مُحمَّد بن سعود الإسلاميَّة.

89- المراديُّ، الحسن بن قاسم، (1427هـ/2006م)، **شرح التَّسهيل للمرادي** (القسم النَّحوي)، (تحقيق: مُحمَّد عبدالنَّبي مُحمَّد)، المنصورة، مكتبة الإيمان.

90- المراديُّ، محمَّد خليل، **سلك الدُّرر في أعيان القرن الثَّاني عشر**، دار البشائر، وابن حزم.

91- المستعصي، مُحمَّد بن أيدمر، (1436هـ/ 2015م)، **الدُّرُّ الفريد وبيت القصيد**، (تحقيق: د.كامل سليمان الجبوري)، (ط:1)، بيروت- لبنان، دار الكتب العلميَّة.

92- مسلم، مسلم بن الحجَّاج النَّيسابوري، **صحيح مسلم**، (تحقيق: مُحمَّد فؤاد عبد الباقي)، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

93- المنتجب الهمذاني، (1427هـ/2006م)، **الفريد في إعراب القرآن المجيد** (إعراب، معانٍ، قراءات)، (تحقيق: مُحمَّد نظام الدِّين الفتيّح)، (ط:1)، مكتبة دار الزَّمان.

94- النَّابغة الجعديُّ، قيس بن عبدالله، (1998م)، **ديوان النَّابغة الجعدي**، (تحقيق: د.واضح الصَّمد)، (ط:1)، بيروت، دار صادر.

95- النَّابغة الذُّبيانيّ، زياد بن معاوية، (1426هـ/2005م)، **ديوان النَّابغة الذُّبياني**، (اعتنى به: حمدو طمَّاس)، (ط:2)، بيروت-لبنان، دار المعرفة.

96- ناظر الجيش، مُحمَّد بن يوسف، (1428هـ/ 2007م)، **تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد**، (تحقيق: د.علي مُحمَّد فاخر وآخرون)، (ط1)، القاهرة، دار السَّلام.

97- الهبطيُّ، مُحمَّد بن عبدالله، (1423هـ/2002م)، **ثلاث رسائل في التَّوحيد والهيللة**، (تحقيق: خالد زهري)، (ط:1)، بيروت-لبنان، دار الكتب العلميَّة.

98- اليوسي، الحسن بن مسعود، **مَشرَب العامِّ والخاصِّ من كلمة الإخلاص**، (تحقيق: أحمد فريد المزيدي)، بيروت، دار كتاب ناشرون.

---

(1) انظر ترجمته في التقاط الدُّرر: 2/443-446، ونشر المثاني:4/143-151، وطبقات الحضيكي:1/116، والبواقيت الثَّمينة: ص19-20، وشجرة النُّور:1/511، والفكر السَّامي:2/344-345، وفهرس الفهارس: 2/1099-1102، والأعلام:1/151، وهدية العارفين:1/176، وفهارس علماء المغرب: ص672-673، والحياة الأدبية في المغرب: ص281-284، وأبو العبَّاس أحمد بن عبدالعزيز الهلالي: العالم الزَّاهد، للصغيري: ص44-201.

(2) انظر: معجم البلدان:3/192.

(3) انظر:1/116.

(4) انظر: أبو العبَّاس أحمد بن عبدالعزيز الهلالي: العالم الزَّاهد: ص89، 93.

(5) انظر ترجمته في التقاط الدُّرر:2/424، وفهارس علماء المغرب: ص671.

(6) انظر ترجمته في طبقات الحضيكي:2/392-393.

(7) انظر ترجمته في نشر المثاني:3/265-278.

(8) انظر ترجمته في التقاط الدُّرر:2/365-367، ونشر المثاني:3/374-378.

(9) انظر ترجمته في التقاط الدُّرر:2/393-394، وفهارس علماء المغرب: ص668.

(10) انظر ترجمته في التقاط الدُّرر:2/414، ونشر المثاني:4/77.

(11) انظر ترجمته في طبقات الحضيكي:2/359، وفهارس علماء المغرب: ص668-669.

(12) انظر ترجمته في التقاط الدَّرر: 2/419-422.

(13) انظر ترجمته في الأعلام:7/239.

(14) انظر ترجمته في الأعلام:6/164، وهديَّة العارفين:2/373.

(15) انظر ترجمته في سلك الدُّرر:4/91-94.

(16) انظر ترجمته في فهرس الفهارس:2/813.

(17) انظر: التقاط الدُّرر:2/444، ونشر المثاني:4/145-149.

(18) انظر: أبو العبَّاس أحمد بن عبدالعزيز الهلالي: العالم الزَّاهد: ص105-120.

(19) انظر ترجمته في فهرس الفهارس:1/256-260، وفهارس علماء المغرب: ص676.

(20) انظر ترجمته في فهارس علماء المغرب: ص677.

(21) انظر ترجمته في فهرس الفهارس:2/1049-1050.

(22) انظر ترجمته في فهارس علماء المغرب: ص678.

(23) انظر ترجمته في الفكر السَّامي:2/350-351.

(24) انظر ترجمته في فهرس الفهارس:2/848.

(25) انظر: التقاط الدُّرر:2/446، ونشر المثاني:4/149، وطبقات الحضيكي:1/116.

(26) انظر: نشر المثاني:4/149-151.

(27) انظر: فهرس الفهارس:2/1100.

(28) التقاط الدُّرر: 2/444.

(29) 1/116.

(30) يوجد منه نسخة في الخزانة الحسنيَّة بالرِّباط تحت رقم: (5345). انظر: أبو العباس أحمد الهلالي: ص121.

(31) حقَّقه أبو زكرياء مُحمَّد صغيري الفيلالي، وقامت دار الرَّشاد الحديثة بطباعته الطَّبعة الأولى عام 1437هـ/ 2016م.

(32) حقَّقه إبراهيم أيت وغوري، وقامت دار الكتب العلميَّة بطباعته الطَّبعة الأُولى عام 2009م.

(33) هذا الكتاب له ثلاث طبعات، **الأولى:** مطبوع من قبل دار يوسف بن تاشفين ومكتبة الإمام مالك في عام 1428هـ/ 2007م، وتمَّت مراجعته وتصحيحه من قبل أمين الدَّار: محمَّد محمود ولد محمَّد الأمين، **الثَّانية:** مطبوع من قبل المكتبة العصرية عام 2013م، تحقيق: د.عبدالكريم قبول. **الثَّالثة:** مطبوع من قبل دار الأمان بالرِّباط 1435هـ/2014م، تحقيق ودراسة: أحمد فاضل، والحسين أبو الوقار، وعبدالعزيز أيت مكي، تصحيح: د.إبراهيم الوافي.

(34) يوجد منه نسخة في خزانة الزَّاوية الحمزيَّة تحت رقم: (586). انظر: أبو العباس أحمد الهلالي: ص126.

(35) حقَّقه الدكتور: عصام مُحمَّد الصَّاري، وقامت دار ابن حزم بطباعته الطَّبعة الأُولى عام 1434هـ/ 2013م.

(36) توجد منه نسخة في الخزانة الحسنيَّة بالرِّباط تحت رقم: (2893). انظر: أبو العباس أحمد الهلالي: ص127.

(37) مخطوط عدد (194د)، ضمن مجموع من ورقة (392) إلى (393). انظر: فهرس المخطوطات العربيَّة بالرِّباط:1/206.

(38) مخطوط عدد (278د)، ضمن مجموع من(52/ب) إلى(57/ب).انظر: فهرس المخطوطات العربيَّة بالرِّباط:1/223.

(39) مخطوط عدد (905د). انظر: فهرس المخطوطات العربيَّة بالرِّباط:1/369. ونسخة أُخرى في الخزانة الحسنيَّة بالرِّباط تحت رقم: (4293). انظر: أبو العباس أحمد الهلالي: ص133.

(40) مخطوط عدد (2008د)، ضمن مجموع من ص (296) إلى (332). انظر: فهرس المخطوطات العربيَّة بالرِّباط:5/40، وله طبعة حجريَّة مطبوعة عام (1323هـ). انظر: أبو العباس أحمد الهلالي: ص133.

(41) حقَّقه أبو زكرياء محمَّد صغيري الفيلالي، وقامت دار الرَّشاد الحديثة بطباعته الطَّبعة الأولى عام 1439هـ/ 2018م.

(42) نال عليه دبلوم الدِّراسات العليا في كليَّة الآداب بفاس عام 1408هـ/1987م، وهو مطبوع طبعة حجريَّة بفاس. انظر: أبو العباس أحمد الهلالي: ص145.

(43) مخطوط عدد (157د)، ضمن مجموع من ورقة (49/ب) إلى (52/ب). انظر: فهرس المخطوطات العربيَّة بالرِّباط:2/33-34.

(44) مخطوط عدد (458د)، ضمن مجموع من ورقة (7) إلى (185). وطُبع على الحجر بفاس عام 1313هـ. انظر: فهرس المخطوطات العربيَّة بالرِّباط:1/134، ونشر المثاني: 4/144، وأبو العباس أحمد الهلالي: ص136.

(45) مخطوط عدد (157د)، ضمن مجموع من ورقة (90/ب) إلى (91/أ). انظر: فهرس المخطوطات العربيَّة بالرِّباط:1/228.

(46) مخطوط عدد (44د)، ضمن مجموع من (188) إلى (191). انظر: فهرس المخطوطات العربيَّة بالرِّباط:1/170.

(47) ص28.

(48) ص27.

(49) ص42.

(50) ص28.

(51) ص38.

(52) انظر: ص38.
(53) انظر: ص39.
(54) انظر: ص40.
(55) انظر: ص41.
(56) انظر: ص41.
(57) انظر: ص41.
(58) انظر: ص43.
(59) ص38.
(60) ص29.
(61) ص32.
(62) ص29.
(63) ص40.
(64) ص41.
(65) ص28.
(66) ص36.
(67) ص38.
(68) ص39.
(69) ص44.
(70) ص35.
(71) ص29.
(72) ص45.
(73) ص34.
(74) ص36.
(75) ص45.
(76) ص35.
(77) ص42.
(78) ص47.
(79) ص31.
(80) ص42.
(81) ص30.
(82) ص34.
(83) ص27.
(84) ص27.
(85) ص46.
(86) ص19-20.
(87) ص27.
(88) ص47.
(89) ص27.
(90) ص47.
(91) ص27.
(92) انظر: ص47.

(93) في (ب): "سيدي".

(94) زيادة من النُّسخة (ب).

(95) زيادة من النُّسخة (ج).

(96) زيادة من النُّسخة (ج).

(97) زيادة من النُّسخة (ب).

(98) "المحقِّق أبو العبَّاس" ساقط من (ب)، و"الفقيه الإمامُ العلَّامةُ المحقِّقُ أبو العبَّاسِ" ساقط من (ج).

(99) "السجلماسي" ساقطة من (ب).

(100) زيادة من النُّسخة (ب).

(101) "مولانا" ساقطة من (ب).

(102) زيادة من النُّسخة (ب).

(103) "يحيى" ساقطة من (ج).

(104) هو: يحيى بن مُحمَّد بن مُحمَّد الشَّاوي المليانيّ الجزائريّ المالكيّ، أبو زكرياء، فقيهٌ ونحويٌّ ومُتكلِّمٌ وناظم، وُلد في مليانة بالجزائر، وأقام مُدَّة بمصر، وتصدَّر للإقراء بالأزهر، من مصنَّفاته: حاشية على أم البراهين للسنوسي، وشرح التَّسهيل لابن مالك، وحاشية على شرح المرادي، مات في السَّفينة وهو مُتَّوجهٌ للحج سنة: (1096هـ)، ونُقل جثمانه إلى القاهرة، ودُفن في المقبرة المالكيَّة. انظر: فهرس الفهارس:1132/2-1135، ومعجم المؤلِّفين:227/13.

(105) في (ب): "وبيَّن وجه كلٍّ منها".

(106) لم أقف على الكتاب.

(107) "معنى" ساقطة من (ب).

(108) مصطلح منطقيٌّ يراد به: الحكم على المجموع، لا على الجميع، كقولك: كلُّ أهل منطقة الجوف يُقيمون الصَّلاة في المساجد. انظر: السُّلم في علم المنطق: ص75.

(109) في (ب): "مقدِّمتين"، من دون (أل) التَّعريف.

(110) يقصد المقدِّمة الأولى، وهي تحقيق جهل معنى المتَّصل والمنفصل.

(111) الكافية في النَّحو: ص25.

(112) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: ص101.

(113) في (ب): "بمخرج".

(114) بمعنى يصبح الاستثناء منقطعًا.

(115) أي: النَّفي.

(116) على أنَّ (قليلٌ) بدلٌ من الواو في (فعلوه). انظر: شرح كافية ابن الحاجب:544/2، وشرح ابن يعيش:201/2، وشرح التَّسهيل:205/2، والتَّذييل:212/8.

(117) في (ب): لم يذكر قوله: (إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ) مكتفيًا بقول: "الآية".

(118) هُنا استثناء من موجب، حيث استثنى (امرأته) من الضَّمير المنصوب في (أنجيناه). انظر: إعراب القرآن للنحاس: 429/1، والبحر المحيط:428/4. وفي (ب) لم يذكر قوله: "كَانَتْ مِنَ الغَابِرِينَ".

(119) في (ب): لم يذكر قوله: (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امرَأَتَكَ) مكتفيًا بقول: "الآية".

(120) قَرَأَ ابن كثير وأبو عمرو بالرَّفع، وقرأ الباقون بالنَّصب. انظر: السبعة لابن مجاهد: ص338، والحجة للفارسي:261/3، والنَّشر:218/2.

(121) أي: الإسناديَّة، فقراءة الرَّفع محمولة على (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُم أَحَدٌ)، وقراءة النَّصب محمولة على (فَأَسرِ بِأَهلِكَ)، هذا على قول الزَّمخشريِّ ومن تبعه. انظر: الكشَّاف:222/3، وشرح كافية ابن الحاجب:545/2، وشرح الرَّضي: 132/2، والبحر المحيط:325/5، والدُّر المصون:365/6-369. أمَّا ابن مالك فذهب إلى أنَّ الاستثناء مُنقطعٌ بمعنى (لكن)، على أن تكون (امرأتُك) مبتدأ، وخبرها: (إِنَّه مُصيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ). انظر: شرح التَّسهيل:190/2، وشواهد التَّوضيح والتَّصحيح: ص42.

(122) أي: الإيقاعيَّة، وهي على قراءة النَّصب فحسب، وفيها قولان: **الأوَّل:** أنَّه استثناءٌ من مُوجب، وهو قوله: (فَأَسرِ بِأَهلِكَ)، **والثَّاني:** أنَّه استثناءٌ من منفيٍّ، وهو قوله: (وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُم أَحَدٌ) على لغة أهل الحجاز، وهذا الوجه مرجوح. انظر المغني:292/6-296.

(123) والأمران هما: كون المستثنى بعضًا من المستثنى منه، وكونه مخرجًا منه.

(124) في قوله تعالى: (بَلِ الَّذِين كَفَرُوا يُكَذِّبُونَ). آية: 22.

(125) وهو قوله: (أَجرٌ غَيرُ مَمنُونَ).

(126) ويجوز أن يكون الاستثناء متَّصلًا من الضَّمير في (بشِّرهم)، قاله النحاس في كتابه إعراب القرآن:459/3.

(127) انظر: شرح ابن يعيش:294/2، وشرح التَّسهيل:188/2، والتذييل:169/8.

(128) أيْ: وقوع (إلَّا) في الاستثناء المنقطع من قبيل المجاز، لا الحقيقة. وهذه المسألة تُعرَف عند الأُصوليِّين بمسألة (الاستثناء من غير الجنس). واختلف الأُصوليُّون فيها على قولين، والقول المشهور أنَّه مجازٌ، وقد صرَّح بذلك القاضي البيضاوي. انظر: العقد المنظوم في الخصوص والعموم للقرافي:191/2، وأصول السَّرخسي:42/2، والمحصول لابن العربي: ص 84. وانظر في كتب البيانيِّين كتاب مختصر السَّعد شرح تلخيص كتاب مفتاح العلوم للتفتازاني: ص417.

(129) وذلك لأنَّ التَّخصيص إنَّما يكون في الاستثناء المتَّصل دون المنقطع بلا نزاع. انظر البرهان في أصول الفقه للجويني:144/1.

(130) انظر: ص48 –49.

(131) لعلَّ المؤلِّفَ يقصد خلافهم في صحَّة وقوع الاستثناء المنقطع، وقد صرَّح بصحَّة وقوعه جماهير الأُصوليِّين. انظر: شرح العضد على مختصر المنتهى الأُصولي ومعه حاشية السَّعد والجرجاني:3/ 14، والتَّحقيق والبيان في شرح البرهان، للأبياري:129/2، وشرح مختصر الروضة:592/2.

(132) في (ب): من قوله: (وَلَا خِلَافَ بَينَهُم...إلخ) ساقط.

(133) زيادة من النُّسخة (ج)، وفي (ب): لم يذكر قوله: (ظَلَمُوا) مكتفيًا بقول: "الآية".

(134) إذ قال: "(إِلَّا الَّذينَ ظَلَمُوا مِنهُم): استثناءٌ من غير الأوَّل؛ لأنَّه لم يكن لأحدٍ ما عليهم حُجَّة". التبيان: ص100.

(135) زيادة من النُّسخة (ب) و(ج).

(136) وهو اختيار الطَّبري، وابن عطية. انظر: تفسير الطبري:42/2، والمحرّر: ص144، والدُّر المصون:178/2.

(137) في (ب) و(ج): "ومن المنتفي".

(138) أي: ومثال ما انتفى فيه الإخراج فقط.

(139) في (ب): لم يذكر قوله: (إِلَّا الْمَوتَةَ الأُولَى).

(140) هذا قولٌ، وهناك قولٌ آخر يرى أنَّه من الاستثناء المتَّصل على معنى: أنَّ المؤمن عند موته في الدُّنيا يُبشَّر بمنزلته في الجنة؛ لمعاينة ما يُعطاه منها. انظر: الدُّر المصون:630/9.

(141) في (ب): "هي".

(142) "مثال" ساقطة من (ب) و(ج).

(143) في (ب): لم يذكر قوله: (إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) مكتفيًا بقول: "الآية".

(144) "لأنَّ اتِّباعَ الظَّنِّ غيرُ الظَّنِّ" ساقط من (ب).

(145) زيادة من النُّسخة (ب). وهو ابن عطية، إذ ذهب إلى أنَّه استثناءٌ متَّصلٌ؛ لأنَّه يرى أنَّ العلم والظَّنَّ يضمُّهما جنسٌ واحدٌ، وهو أنَّهما من معتقدات النَّفس البشريَّة. انظر: المحرّر: ص497– 498، أمَّا أكثر العلماء فعلى أنَّه استثناء منقطع. انظر: البحر المحيط:552/3، والدُّر المصون:147/4.

(146) وهو قوله: (إِنَّا قَتَلْنَا المسِيحَ عِيسَى ابنَ مَريَمَ رَسُولَ اللهِ وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُم).

(147) وهو قوله: (وَمَا قَتَلُوهُ وَمَا صَلَبُوهُ وَلَكِن شُبِّهَ لَهُم).

(148) "طرد" ساقطة من (ب).

(149) في (ب): لم يذكر قوله: (لَفَسَدَتَا) مكتفيًا بقول: "الآية".

(150) الكتاب:331/2.

(151) أيْ: لا يمكن أن يكون الاستثناء المنقطع ما بعده من جنس ما قبله، وهذا هو المقصود بالعكس.

(152) في (ج): "رجل" بدل "إنسان".

(153) المراد بالجنس: ما حمل على كثيرين مختلفي النَّوع، والمراد بالنَّوع: المقول على كثيرين متفقين في الحقيقة. انظر: السلم المنورق: ص45.

(154) انظر: الصَّفحة السَّابقة.

(155) أيْ: من المستثنى منه، بمعنى: دخل في المستثنى ما خرج من المستثنى منه.

(156) زيادة من النُّسخة (ج).

(157) "معنى" ساقطة من (ب).

(158) زيادة من النُّسخة (ب) و(ج).

(159) وهو أنَّ الإخراجَ يستلزمُ البعضيَّة.

(160) على مذهب ابن خروف، أمَّا على مذهب الزَّمخشري فهو استثناءٌ متَّصلٌ؛ لأنَّه يرى أنَّ العباد مخلصون وغيرهم. انظر شرح التَّسهيل:189/2.

(161) وهذا هو القول الذي عليه أكثر العلماء، وهناك قولٌ ثانٍ، وهو أنَّه استثناءٌ متَّصلٌ على معنى: لا يسمعون فيها كلامًا، وذكر السَّمين الحلبي أنَّ هذا القول بعيدٌ. انظر: الدُّر المصون:205/10.

(162) وهذا هو القول الذي عليه أكثر العلماء، وهناك قولٌ ثانٍ، وهو أنَّه استثناءٌ متَّصلٌ على معنى: إنَّ جميع من عبدتم عدوٌّ لي إلَّا ربَّ العالمين، وهذا القول للزَّجَّاج. انظر كتابه معاني القرآن:72/4. ومن قوله: (ونحو: "إنَّ عِبَادِي...إلخ" ساقط من (ب).

(163) البيت من الرَّجز لجران العَوْد، واسمه العامر بن الحارث، في ديوانه: ص 52 بلفظ: "بَسَابِسًا" بدل "وَبَلَدَةٍ". والمقاصد النَّحويَّة:339/2، والخزانة:10/15–17، وبلا نسبة في الكتاب:322/2، ومعاني القرآن للفراء:288/1، والمقتضب:414/4، وشرح ابن يعيش:196/2، وشرح التَّسهيل:286/2، والتَّذييل:227/8.

الشَّاهدُ فِيهِ: قوله: (إلَّا اليعافيرُ وإلَّا العيس): حيثُ رفع الشَّاعر (اليعافير) على أنَّه بدل من (أنيس)، وجعل (اليعافير) بعضًا من (الأنيس). واليعافير: جمع (يعفور)، وهو ولد الظبية، والعيس: جمع (أعيس)، والأُنثى (عَيْساء)، وهي الإبل التي يخالط بياضها شقرة.

(164) البيت من الطَّويل للنَّابغة الذُّبياني في ديوانه: ص15، والكتاب:326/2، وشرح كتاب سيبويه للرُّماني: 480/1–486، والخزانة:327/3، وبلا نسبة في الكشَّاف:490/2، وشرح الرَّضي:122/2، والهمع:209/2.

الشَّاهد فيه: قوله: (غيرَ): حيثُ نصبها الشَّاعر على الاستثناء المنقطع؛ لأنَّ ما بعدها ليس من جنس ما قبلها.

(165) هذا البيت ساقط من النُّسخة (ب).

(166) والآية: (لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا). وتكرَّرت سابقًا في موضعين اثنين.

(167) والآية: (يَا مُوسَى لَا تَخَفْ إِنِّي لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرسَلُونَ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ). وهذا هو الوجه الأوَّل في المسألة، أمَّا الوجه الثَّاني فهو أنَّه استثناءٌ متَّصلٌ من جملة محذوفة تقديرها: (وإنَّما يخاف غيرُهم إلَّا من ظلم). انظر: الدُّر المصون:577/8.

(168) "النوع" ساقطة من (ب).

(169) أَيْ: تكون عاطفة بمنزلة الواو في التَّشريك في اللَّفظ والمعنى، وهذا القول لأبي عبيدة والفرَّاء والأخفش. انظر المغني: 474/1.

(170) انظر: تفسير الجلالين:660/1.

(171) الارتشاف:1500/3. وانظر كذلك كتابه التَّذييل:168/8. وفي (ب): لم يذكر هذا القول مكتفيًا بقوله: "وممَّن نصَّ على هذا النَّوع من النَّحويِّين أبو حيَّان في الارتشاف".

(172) اسم كتابه: (نتائج التَّحصيل في شرح التَّسهيل)، انظر: ص1502. (رسالة علميَّة). **والمرابط:** هو مُحمَّد الصَّغير المرابط ابن مُحمَّد بن أبي بكر الدِّلائي، أبو عبدالله، ويُلقَّب بـ(الغريب)، وكذلك بِـ(المرابط)؛ نظرًا لتقشفه وزهده في الدُّنيا، وُلد في قرية اسمها (دلاء) بالمغرب عام (1025هـ)، وله العديد من المصنَّفات، منها: نتائج التَّحصيل في شرح التَّسهيل، وشرح البسط والتَّعريف في الصَّرف للمكودي وغيرهما، مات بفاس سنة (1089هـ). انظر: سلوة الأنفاس:100/2–102، وهديَّة العارفين:296/2.

(173) زيادة من النُّسخة (ب). انظر: شرح التنقيح: ص187، وكتابه الاستغناء في أحكام الاستثناء: ص382–385.

(174) وهذا قول الجمهور، ومنهم من ذهب إلى أنَّه استثناءٌ متَّصلٌ؛ وذلك إنْ أُريد بالنَّفي التَّحريم على معنى: إلَّا خطأً بأَنْ عَرَفَهُ كافرًا فقتله، ثُمَّ كُشِفَ الغيبُ أنَّه كان مؤمنًا. انظر: الدُّر المصون:69/4. وفي (ب): لم يذكر قوله: (مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً) مكتفيًا بقول: "الآية".

(175) وهذا هو الوجه الأوَّل، أمَّا الوجه الثَّاني في المسألة فهو أنَّه استثناءٌ متَّصلٌ من مفعول (فذكِّر)، أَيْ: فذكِّر عبادي إلَّا من تولَّى. انظر: الدُّر المصون:771/10–772. وفي (ب): لم يذكر قوله: (إِلَّا مَن تَوَلَّى وَكَفَرَ) مكتفيًا بقول: "الآية".

(176) في (ب): لم يذكر قوله: (مِنَ القَوْلِ إِلَّا مَن ظُلِمَ) مكتفيًا بقول: "الآية".

(177) وهو الوجه الأوَّل، أمَّا الوجه الآخر فهو أنَّه استثناءٌ متَّصلٌ من (أحد) المقدَّر، والتَّقدير: (لا يُحبُّ الله أَنْ يجهر أحدٌ بالسُّوء إلا المظلوم). انظر: الدُّر المصون:134/4.

(178) وهذا هو القول الأوَّل، وهناك قولٌ ثانٍ وهو أنَّه استثناءٌ متَّصلٌ على معنى: ولا تنكحوا مثل نكاح آبائكم في الجاهليَّة إلَّا ما تقدَّم منكم من تلك العقود الفاسدة، فمباح لكم الإقامة عليها في الإسلام إذا كان ممَّا يقرِّر الإسلام عليه. انظر: الدُّر المصون:636/3.

(179) البيت من الطَّويل للنَّابغة الجعدي في ديوانه: ص188، والكتاب:326/2، وشرح كتاب سيبويه للرُّماني: 481/1-487، والخزانة:334/3-336، وبلا نسبة في شرح الرَّضي:122/2، والتَّذييل: 171/8.

الشَّاهد فيه: قوله: (غيرَ): حيثُ نصبها الشَّاعر على الاستثناء المنقطع؛ لأنَّ ما بعدها ليس من جنس ما قبلها.

(180) شرح التَّسهيل:190/2.

(181) "الصادق بالمخالفة" ساقط من (ب).

(182) وهو مخالفة المستثنى منه في الحكم المذكور قبل (إلَّا).

(183) وهو ألَّا يكون المستثنى بعض المستثنى منه، أو يكون بعضه إلَّا أنَّ معنى العامل غير مُتوجِّه عليه.

(184) وهو قوله: (فَيُعَذِّبُهُ اللهُ العَذَابَ الأَكبَرَ). آية:24. لم أقف على هذا القول لابن خروف في كتابه شرح جمل الزَّجاجي، وهو منسوب إليه في شواهد التَّوضيح والتَّصحيح لابن مالك: ص43، وكذلك في المغني:239/5.

(185) انظر: المغني:239/5.

(186) انظر: شرح التَّسهيل للمراديّ: ص524.

(187) لم أتمكن من العثور على كتاب تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد للدَّماميني (الأجزاء الأخيرة) غير التي حقَّقها د.المفدّى، ووجدتُ هذا الموضع في كتابه شرح الدَّماميني على مغني اللبيب:327/2.

(188) الكتاب:342/2.

(189) انظر: البغداديات: ص493، وشرح شواهد التَّوضيح والتَّصحيح: ص 41-43.

(190) في (ب): لم يذكر قوله: (إِلَّا أَنَّهُمْ كَفَرُوا بِاللهِ) مكتفيًا بقول: "الآية".

(191) للفعل (مَنَعَ)، أَيْ: (ما مَنَعَهم قبولَ نفقتِهم إلَّا كفرُهم). انظر: الدَّر المصون:66/6.

(192) الذي نقل قولًا لابن الخبَّاز يُوجب فيه كسر همزة (إنَّ) بعد (إلَّا)، ولم أقف عليه في كتبه المطبوعة. انظر: التَّصريح: 301/1.

(193) على تقدير واو الحال، أَيْ: (إلَّا وَإِنَّهم)، والآية هي: (وَمَا أَرسَلنَا قَبلَكَ مِنَ المرسَلِينَ إِلَّا إِنَّهم لَيَأكُلُونَ الطَّعَامَ). وهذا أحد الأوجه في الآية، وهناك وجه آخر، وهو أنَّ الجملة في محلّ نصب صفة لمفعول محذوف، والوجه الثَّالث أنَّها صلة لموصول محذوف لا محلَّ لها من الإعراب. انظر هذه الأوجه في الدُّر المصون:468/8-469.

(194) من قوله: "لأنَّها محكيَّة ...إلخ" ساقط من (ج).

(195) وذلك لأنَّ الجملة الأُولى واقعة بعد فعل القسم، والثَّانية وقعت خبرًا عن القول. انظر: التَّصريح:306/1-307.

(196) "الفتح" ساقطة من (ج).

(197) وهو النَّصب على المصدريَّة، أَيْ: إلَّا أَنْ نرحمهم رحمة. انظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد:354/5، والدر المصون: 272/9.

(198) وهي جهل معنى الكُلِّي.

(199) في (ب) و(ج): "فنّ".

(200) زيادة من النُّسخة (ب).

(201) المقصود سعد الدِّين التفتازاني. انظر:216/1.

(202) انظر:172/1، و14/3.

(203) انظر: حاشية السَّيد الشَّريف الجرجاني على شرح قطب الدِّين الرَّازيّ على متن الشَّمسيَّة في المنطق: ص46. والقطب هو: مُحمَّد بن مُحمَّد الرَّازي، أبو عبدالله، قطب الدِّين، وُلد في الرِّي عام (694هـ)، واستقرَّ بدمشق، وعلت شهرته، وعُرف بـ(التَّحتاني)؛ تمييزًا له عن شخص آخر يسكن معه في دمشق يُكنى (قُطب الدِّين)، مات بدمشق سنة (766هـ). انظر: طبقات الشَّافعيَّة الكبرى:373/9-374، وطبقات المفسِّرين: ص292.

(204) زيادة من النُّسخة (ب) و(ج).

(205) "قطعًا" ساقطة من (ج).

(206) زيادة من النُّسخة (ب).

(207) انظر:216/1.

(208) لم أقف عليه في الحاشية.

(209) انظر مادة (أَلَهَ):290/4.

(210) انظر اللسان: مادة (أَلَهَ):466/13.

(211) في (ب) و(ج): "ولا يخفى أنَّ مفهوم المعبود كُليٌّ".

(212) "فرد" ساقطة من (ب) و(ج).

(213) انظر: شرح ابن يعيش:185/2، وشرح الكافية لابن الحاجب:531/2، وشرح الرضي:112/2.

(214) انظر: ائتلاف النُّصرة: ص79-80، والهمع:188/2.

(215) في (ج): "فقد علمت أنَّ من الاتِّصال".

(216) هو: عبدالرحمن بن محمَّد بن يوسف الفهري الكناني الفاسي، ولد عام (972هـ)، من مصنَّفاته: حاشية الجلالين، وحاشية على الصُّغرى، مات سنة (1036هـ). انظر: نشر المثاني:266/1-269، وطبقات الحضيكي:406/2.

(217) ثلاث رسائل في التَّوحيد والهيللة للهبطي: ص75. في (ب) و(ج): "إلى آخره" بدل "إلخ".

(218) في (ج): "اللَّفظة" بدل "الكلمة".

(219)لم أقف على الفرائد السُّنيَّة. انظر: الدُّر الثَّمين والمورد المعين شرح المرشد المعين: ص 53-54.

(220) زيادة من النُّسخة (ب) و(ج).

(221) انظر: ص17.

(222) في (ب) و(ج): "الطَّلبة" بدل "النَّاس".

(223) وهو المعبود بباطل.

(224) وهو مُطلق المعبود الشَّامل لهما.

(225) في (ب) و(ج): "المعظَّمة".

(226) في (ب): "وبما تعريه؟".

(227) في (ب) و(ج): (ياسين).

(228) حاشية الشَّيخ ياسين على التَّصريح:187/ب. (مخطوط).

(229) هو: مُحمَّد بن أحمد بن عثمان التُّونسيُّ الوانوغيُّ، نزيل الحرمين، كان عالِمًا بالتَّفسير، والأصلين، والعربيَّة، والفرائض، والمنطق، أخذ من ابن عرفة، مات سنة (819هـ). انظر: بغية الوعاة:32/1، وشجرة النُّور:350/1.

(230) "في المسألة" ساقط من (ج).

(231) في (ب) و(ج): "الاستثناء".

(232) زيادة من النُّسخة (ب).

(233) حاشية الشَّيخ ياسين على التَّصريح:187/ب. (مخطوط).

(234) في (ب) و(ج): "إلى آخره" بدل "إلخ".

(235) في (ب) و(ج): "احتماله".

(236) وهي التي ذكرها في السُّؤال في بداية الكتاب.

(237) وهو أنَّه استثناءٌ مُتَّصلٌ.

(238) انظر: تمهيد القواعد:1430/3.

(239) للزَّمخشريِّ رسالة في كلمة التَّوحيد حقَّقها الدكتور: مُحمَّد أحمد الدَّالي. انظر هذه الرِّسالة: ص86. وانظر المسألة والردّ عليه في تمهيد القواعد:1432/3.

(240) انظر: تمهيد القواعد:1433/3.

(241) هو: إبراهيم بن حسن بن شهاب الدِّين الشَّهراني الكوراني، وُلِدَ في قرية شهران عام (1025هـ)، وله أكثر من تسعين كتابًا، منها: إنباه الأنباه على تحقيق إعراب (لا إله إلَّا الله)، وشرح العوامل الجرجانيَّة، وغيرهما، مات في المدينة المنورة سنة (1101هـ). انظر: البدر الطَّالع:11/1-12، والأعلام:35/1.

(242) هذا الدَّفع طويل يَصعب ذكره في هذا الكتاب المختصر. انظر: إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلَّا الله للكوراني: 310/2-318.

(243) المقصود بالوجه الأوَّل الذي عليه الجمهور، وهو أنَّه استثناءٌ تامٌّ، والثَّاني أنَّه استثناءٌ مفرَّغٌ.

(244) زيادة من النُّسخة (ب).

(245) هكذا في النُّسختين، ولم أقف على هذا القول فيما بين يديَّ من كتب مطبوعة لابن الحاجب.

(246) انظر: الصَّفحة الثَّانية من التَّحقيق.

(247) ومنهم: ناظر الجيش الذي وصف هذا القول بأنَّه أولى. انظر: تمهيد القواعد:1428/3.

(248) تقديره: (لا إله لنا)، أو (لا إله في الوجود). انظر رأيه في كتابيه: البحر المحيط:658/1، والنَّهر المادّ:230/1.

(249) انظر: الكتاب:310/2-311، والمقتضب:389/4، ودلائل الإعجاز: ص260.

(250) انظر: إنباه الأنباه:245/2-246.

(251) كما هو الحال في القاعدة المشهورة: (يُغتفر في الثَّواني ما لا يُغتفر في الأوائل)، ومثالها: (كلُّ شاةٍ وسخلتها بدرهم). انظر: المغني:699/6.

(252) وهذه المسألة مشهورة، إذ ذهب الكسائي إلى جواز حذف الفاعل وحده دون فعله؛ لدلالة المعنى عليه. انظر: التَّذييل:217/6، وتمهيد القواعد:1610/4.

(253) للعلم به، مثال ذلك قولك: زيدًا، جوابًا لمن قال: (مَنْ أُكرِمُ؟)، فحُذف الفاعل مع الفعل. انظر: التَّذييل:216/6.

(254) البيت من الرَّجز بلا نسبة في الغرَّة لابن الدَّهان:512/2، والارتشاف:1505/3، والتَّذييل:179/8، وتمهيد القواعد:2128/5. وفي جميع الكتب المذكور برواية (الذَّيبا) بدل (ذيبًا).

الشَّاهد فيه: قوله: (إلَّا الذَّنب): يُروى بنصب (الذَّنب) ورفعه، أمَّا نصبه فعلى تقدير: (هل هو شيءٌ إلَّا الذَّنبَ)، فحذف خبر المبتدأ؛ لدلالة المعنى عليه، وأمَّا الرَّفع فعلى أنْ تجعله خبرًا للمُبتدأ، ولا تُقدِّر محذوفًا.

(255) البيت من الطَّويل لعُروة بن حُزام في ديوانه: ص53، وبلا نسبة في الغرَّة لابن الدَّهان:512/2، وتوجيه اللُّمع لابن الخبَّاز: ص222، وشرح الرَّضي:138/2، والتَّذييل:180/8، وتمهيد القواعد:2129/5. وهو في الدِّيوان والكتب المذكورة جميعها برواية (عمِّي) بدل (عمرو)، ما عدا في التَّذييل الذي كتب: (عمرٌو) كما هو مكتوب في هذا الكتاب.

الشَّاهد فيه: قوله: (ما ليَ إلَّا ثمانيا): يُروى بنصب (ثمانيًا) كما في الدِّيوان، ويُروى برفعها كما هو عند البغدادي في خزانته:375/3، نقلًا عن ذيل الأمالي: ص701، برواية: (وما ليَ والرحمنِ غيرُ ثمانٍ)، أمَّا رواية النَّصب فهو منصوب على الاستثناء المفرَّغ، وهو جائزٌ عند الفرَّاء، والتقدير: (ما لي نوقٌ إلَّا ثمانيًا)، وأمَّا الرَّفع فليس فيه حذفٌ، وهو جارٍ على قياس الجمهور.

(256) البيت من الطَّويل لحُذيفة بن أنس الهذلي في شرح أشعار الهذليِّين: ص558، وبلا نسبة في المقرَّب: ص234، والبحر المحيط:269/6، والتَّذييل:179/8، وتمهيد القواعد:2128/5.

الشَّاهد فيه: قوله: (فَلَمْ يَنجُ إلَّا جَفْنَ سَيفٍ): حيثُ نصب الشَّاعر المستثنى بعد الفعل المنفي المحتاج إلى فاعل؛ وذلك لأنَّ المستثنى منه محذوفٌ، تقديره: (فلم ينجُ شيءٌ)، كما قال المؤلِّف.

(257) والتَّقدير: (تصفه). انظر: المغني:438/6.

(258) انظر كتابه التبيان: ص516.

(259) زيادة من النُّسخة (ج).

(260) في (ب): لم يذكر قوله: (إنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ).

(261) هذا الحديث مُركَّب من حديثين وكلاهما في الصَّحيح: الجزء الأوَّل: "لا شافي إلَّا أنت"، أخرجه البخاري في صحيحه من حديث أنس -رضي الله عنه- بلفظ: "اللَّهمَّ ربَّ النَّاس، مُذْهِبَ الباس، اشفِ أنت الشَّافي، لا شافي إلَّا أنت، شفاءً لا يُغادر سقمًا". أخرجه البخاري في صحيحه:132/7، رقم (5742)، كتاب الطِّبّ، باب رقية النَّبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم. أمَّا الجزء الثَّاني: "لا شفاءَ إلَّا شفاؤُك"، فأخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما من حديث عائشة -رضي الله عنها- بلفظ: "أَذْهِبِ البَاسَ رَبَّ النَّاسِ، اشْفِ وَأَنْتَ الشَّافِي، لاَ شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءً لاَ يُغَادِرُ سَقَمًا". أخرجه البخاري في صحيحه:121/7، رقم (5675)، كتاب المرضى، باب دعاء العائد للمريض، وأخرجه مسلم في صحيحه:1722/4، رقم (2191)، كتاب السَّلام، باب استحباب رقية المريض.

(262) انظر: الدُّر الفريد وبيت القصيد:209/11.

(263) مثال المرجوح على اللُّغة التَّميميَّة قولهم: (ما فيها أحدٌ إلَّا حمارٌ)؛ لصحَّة الاستغناء عن المستثنى منه، ومثال الممنوع على لغتهم قولهم: (ما زاد إلَّا ما نقص)؛ لعدم صحة الاستغناء عن المستثنى منه. انظر: شرح التَّسهيل:206/2-207، والتَّذييل:224/8، وتمهيد القواعد:2140/5-2151.

(264) القصر من مباحث علم المعاني، وليس من مباحث علم البيان، فنسبته إليه من باب المجاز.

(265) "علم" ساقطة من (ب).

(266) هو: أبو عليّ، حسن بن مسعود بن مُحمَّد اليوسي، فقيهٌ مالكيٌّ أديب، مُتكلِّم صوفي، يُنعت بغزالي عصره، من بني (يوسي) في المغرب الأقصى، له العديد من المصنَّفات تجاوزت الأربعين، منها: قانون أحكام العلم، وحاشية على تلخيص المفتاح للسكاكي، مات سنة (1102هـ). انظر: فهرس الفهارس:2/1154-1161، ولأعلام:2/223.

(267) انظر كتابه المسمَّى: مَشرَب العامِّ والخاصِّ من كلمة الإخلاص: ص36-38.

(268) المقصود به الشَّيخ إبراهيم الكوراني، وسبقت ترجمته.

(269) عقد الشَّيخ إبراهيم الكوراني في كتابه المسمَّى: (إنباه الأنباه على تحقيق إعراب لا إله إلَّا الله) مبحثًا كاملًا، وهو المبحث الثَّامن بعنوان (في الكلام على إعراب لا إله إلَّا الله)، استقصى فيه جميع الأوجه الإعرابيَّة في كلامٍ طويلٍ جدًّا يقع تقريبًا في مئتي صفحة، حيث أوصلها إلى اثني عشر وجهًا، قال فيها (2/336): "فهذه اثنا عشر وجهًا على عدد حروف (لا إله إلَّا الله)". انظر: إنباه الأنباه:2/ 195-392.

(270) الشَّهير بسعد الدِّين التَّفتازاني.

(271) "تعالى" ساقطة من (ب).

(272) انظر: شرح المقاصد:1/205.

(273) في (ب) و(ج): "الأقوم".

(274) في (ب) و(ج): "والله -سبحانه وتعالى- أعلم".

(275) زيادة من النُّسخة (ب). أمَّا في (ج) فمكتوب: "انتهى والحمد لله على تمامه، وصلَّى الله على سيِّدنا ومولانا وشفيعنا محمَّد، ضحوة يوم الأربعاء منه عند انتصاف ذي القعدة سنة إحدى وأربعين بعد المائتين والألف، على يد كاتبه لأخيه في الله وفي النَّسب وشيخه محمَّد بن ناصر الدِّين (كلمة غير واضحة) بن اليغفوب، غفر الله للكاتب وللمكتوب له ولوالديهم ولجميع المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات الأحياء والأموات، آمين يا ربَّ العالمين. أودعتها شهادة أن لا إله إلَّا الله وأنَّ محمَّدًا رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم، اللَّهم اجعل آخر كلامي قولي: لا إله إلَّا الله محمدٌ رسول الله".

(276) من قوله:(تقييد الشَّيخ ...إلخ) ساقط من (ب) و(ج).